وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير البيض

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص اقتصاد كمي

بعنوان:

اثر ادوات السياسة المالية علي التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات

دراسة قياسية للفترة(1980– 2020)

من اعداد الطلبة

- زياني مباركة
- زعباط كلتومة

تحت اشراف البروفيسور

ابوبكر بوسالم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	اسم الجامعة	الملاحظة
الياس البنانى فراح	المركز الجامعي نور البشير البيض	رئيسا
ابوبكر بوسالم	المركز الجامعي نور البشير البيض	مشرفا مقررا
بورداش شهرازاد	المركز الجامعي نور البشير البيض	مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024

شكر وتقدير

أشكر المنعم العظيم على آلائه الي لا عد ولا تحصى

ومن نعمه الجزيلة أن هدانا للإيمان ووفقنا، وذلل لي سبل التحصيل سبحانه ذو الفضل والإحسان؛ فإن الحمد لله رب العالمين والثناء له أولا وآخر وامتثالا لقول رسوله محمد صلى الله عليه وسلم: (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) أتقدم بالشكر والعرفان للمركز الجامعي النور البشير بالبيض على ما يقوم به في سبيل خدمة العلم وطلابه، وما يبذله من جهود في نشر العلم من خلال إتاحته لي الولوج للتكوين في الطور الثاني وإعداد مذكرة ماستر وأخص بالشكر القائمين على معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير خاصة قسم علوم الاقتصادية فجزاهم الله خير الجزاء.

وعرفاناً لأهل الفضل بجميل فضلهم، ووفاء لأهل الإحسان بصنيعهم

أتقدم بخالص شكري ووافر احترامي وعظيم امتناني للذي أرشدنا إلى الي ي أقوم وتفضل بالإشراف على هذه المذكرة، أستاذي الكريم والفاضل البروفيسور **"ابو بكر يوسالم"** فجزاه الله عن العلم وأهله خير الجزاء

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، وتجميلها بأصوب الملاحظات وأنفس التنقيحات تقبل الله مهم وبارن في علمهم .

إهـــــداء

إلى من أوصى بطاعتها سيد الأنبياء..... وحث على الإحسان إليها حتى الفناء

إلى من سقتني الأمل والصفاء..... وقالت لي يوما أن العلم نور وضياء

أمي الحنونة أطال الله عمره و شفاه لله

إلى من عمل لأجل تربيتي.....وجهد لأجل إحقاق أمنيتي

أبي العزيز رحمه الله

إلى ابنائي و قرة عيني واغلي ما املك سندي وعزوتي الذين يشاركوني بسمة الحياة

الطيب وكريم إلي ابنتي وأميرتي فرح إيمان إلي إخوتي وأخواتي

وبالأخص أختي أم الخير التي جاهدة لأجل تحقيق أمنيتي طوال المشوار الدراسي حفظهم الله

جميعا إلى كل الأساتذة والمعلمين في كل مساري الدراسي إلى كل رفيقاتي في المشوار الدراسي.

إلى كل هؤلاء من أعماق قلبي أهديكم هذا العمل المتواضع

مباركة

إهـــــداء

لي روح أمي وأبي الغالية

رحمهما الله

إلى زوجي ورفيق دربي الذي كان مشجعا لمواصلة
مشواري الدراسي
إلى أولادي الأحباء فاطمة زهراء، شهد
وابني الغالي إياد
إلى كل إخوتي وأخواتي
إلى أصدقاء الجامعة
وزملاء دفعتي تخصص اقتصاد كمي

كلتومة

فهرس المحتويات

العنوان	صفحة
شكر و عرفان	I
الإهداءات	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
فهرس الملاحق	VI
مقدمة	أ- ج
الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والتنويع الاقتصادي	
تمهيد الفصل الأول	5
المبحث الأول: أساسيات السياسة المالية و التنويع الاقتصادي	6
المطلب الأول: ماهية السياسة المالية	6
المطلب الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي	06
المطلب الثالث: محددات ومؤشرات التنويع الاقتصادي	08
المبحث الثاني: مرجعة الدراسات العلمية السابقة	20
المطلب الأول: الدراسات السابقة	20
المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة	26
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة)0890-2020(	
تمهيد الفصل الثاني	33
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	35
المطلب الأول : واقع السياسة المالية والتنويع الاقتصادي في الجزائر	35
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	32
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها	53
المطلب الأول: تقدير النموذج ARDL	53

المطلب الثاني: تشخيص النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة	60
خلاصة الفصل	62
خاتمة	63
قائمة المصادر والمراجع	69
الملاحق	33
الملخص	95

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
00	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية	26
02	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية باللغة العربية	29
03	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية باللغة الفرنسية	30
03	نتائج اختبار الاستقرارية	53
05	نتائج اختبار الحدود Bounds test	56
06	معاملات تقدير ARDLفي الاجل الطويل Long run	56
03	نتائج معاملات تقدير في الأجل القصير Short run	59
09	نتائج اختبارات فحص النموذج	60

فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
00	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	35
02	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	36
03	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	36
04	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	38
05	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	38
06	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	38
07	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)	39
08	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	39
09	مساهمة القيمة المضافة للنشاطات الإنتاجية	41
10	قياس التنويع في النشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي)	42
00	الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج ARDL	33
02	قيم معايير المعدومات عند مختلف النماذج	55
03	نتائج اختبار CUSUM	60
03	نتائج اختبار CUSUMQS	60
00	الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج ARDL	33

المقـــــدمة

تـعد العلاقة بين السياسة المالية والتنويع الاقتصادي أحد الموضوعات التي حظيت باهتمام واسع النطاق في البحوث المالية والاقتصادية على وجه الخصوص، تم مؤخرًا تسليط الضوء على أهمية السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي باستخدام أدواتها لتنويع مصادر الدخل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا الصدد، تواجه الاقتصاديات الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على مصدر واحد لتمويل التنمية عددًا من الصعوبات في تحقيق التنويع الاقتصادي.

وباعتباره اقتصادا ريعيا، يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية و وبنيوية نتيجة اعتماده شبه الكلي على إيرادات قطاع المحروقات، خاصة مع التقلبات العرضية لأسعار النفط في السوق العالمية، وبالتالي ومن أجل تنويع الإيرادات العامة والابتعاد عن التبعية للنفط، فإن هناك سلسلة من أدوات السياسة المالية بحاجة للانتقال إلى إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال سلسلة من الآليات والسياسات، يتبعها مزيد من الاهتمام بتنويع القاعدة الإنتاجية خاصة في الصناعة والفلاحة والخدمات ولتحقيق النمو الاقتصادي.

أولا: إشكالية البحث

مما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟خلال الفترة(1980 و2020)؟

ثانيا، الأسئلة الفرعية.

تندرج عدة أسئلة فرعية تحت هذا السؤال فيما يلي أمثلة على ذلك:

- ✓ ما هي أهم أدوات السياسة المالية التي اعتمدتها الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي؟
- ✓ كيف يتم قياس التنويع الاقتصادي؟
- ✓ ما هي الحالة الفعلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر؟
- ✓ ما هي فعالية أدوات السياسة المالية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

ثالثا: الفرضيــات

من خلال الإجابة على هذه الإشكالية نقترح جملة من الفرضيات التي تقوم عليها هذه الدراسة على النحو التالي:

- ✓ يقاس التنويع الاقتصادي بعدة مؤشرات إحصائية متفاوتة الكفاءة حسب لأغراض القياس ومبينهما. مؤشرهيرشمان-هيرفيندال.
- ✓ هناك علاقة طردية بين نفقات التسيير والتنويع الاقتصادي.
- ✓ هناك تأثير ايجابي بين نفقات التجهيز والتنويع الاقتصادي في الأجل الطويل.
- ✓ للضرائب اثر ايجابي علي التنويع الاقتصادي
- ✓ مستقبل السياسة المالية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر غير واضح المعالم يتمركز علي الجباية البترولية كمركز لتحقيق الاستقرار الاقتصادي مرتبط بالعديد من التحديات والمخاطر

رابعا: أهـداف الدراسـة

ان الهدف الرئيسي للدراسة هو تحديد أثر أدوات السياسة المالية على درجة تنوع الهيكل الاقتصادي الوطني، وتم تحديد الأهداف الفرعية التالية في نطاق الهدف الرئيسي

- ✓ قياس درجة التنويع الاقتصادي باستخدام معامل هيرشمان-هرفندال.
- ✓ قياس أثر نفقات التسيير والتجهيز على التنويع الاقتصادي على المدى القصير والطويل.
- ✓ قياس أثر الضريبة على الدخل الإجمالي على التنويع الاقتصادي على المدى القصير والطويل.

خامسا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه السياسة المالية المؤثرة على التنويع الاقتصادي من خلال أدواتها، خاصة التطورات الاقتصادية الجديدة التي يشهدها العالم بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على القطاعات المختلفة، وذلك لبيان مدى فعالية الأدوات التي اعتمدتها الجزائر في تعزيز التنويع الاقتصادي.

سادسا : دوافع اختيار الموضوع

وقد استند اختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وموضوعية، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- ✓ من جهة الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع، ومن جهة أخرى حداثة البحوث وقلة الدراسات حول هذي الموضوع في الجزائر

- ✓ توالي الأزمات المالية والنفطية العالمية المتتالية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، وكذا توجه الدولة لتبني سياسة مالية مناسبة استجابة للوضع الداخلي والخارجي.

سابعا: تحديد إطار الدراسة

تستدعي دراستنا لهذا الموضوع التقيد بإطار المكاني وزماني .يمكن توضيحهما كما يلي:

-الإطار المكاني: أجريت هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري

- **الإطار الزمني**: تغطي هذه الدراسة الفترة الممـتدة من (1980 . 2020).

وهي الفترة التي شهدت العديد من التغيرات والتطورات والأزمات العالمية التي كان لها تأثير كبير على الاقتصاد الوطني.

ثامنا : المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة تم الاستعانة

بالمنهج الوصفي : في وصف وتعريف السياسة لمالية والتوازن الاقتصادي

بالمنهج التحليلي: لكونه يتماش مع طبيعة الموضوع تحليل المعطيات التي تتوافر لدينا عن البحث

تاسعا : هيكل الدراسة

إتباع الضوابط منهجية البحث العلمي وتطبيق طريقة IMRAD سوف تقسم الدراسة إلى فصليين أساسيين:

حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والتنويع الاقتصادي والذي ينقسم إلى مبحثين ، المبحث الأول تمت دراسة أساسيات السياسة المالية و التنويع الاقتصادي ،

أما بالنسبة للمبحث الثاني قد تم تناول دراسات العلمية السابقة.

أما بالنسبة للفصل الثاني تم تناول جزء التحليلي للدراسة وينقسم بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول يتضمن تقديم الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة أما المبحث الثاني فهو عبارة عن تقديم النتائج المتحصل عليها من خلال اختبارات تحليلية ومناقشتها.

وفي الأخير توج هذا العمل بخاتمة تضمنت النتائج المتوصل إليها، كما سيتم التوصل إلى إثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة ثم تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات

عاشرا : صعوبات الدراسة

- ✓ من الجانب النظري للدراسة هناك صعوبات في إيجاد مراجع ذات معلومات حديثة وقيمة.
- ✓ من الجانب التطبيقي للدراسة وجهتنا صعوبة تحديد البيانات والإحصائيات وعدم دقتها وتناقضها في العديد من المواقع.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والتنويع الاقتصادي

تمهـــــيد:

تعد السياسة المالية من أدوات التحكم في النشاط الاقتصادي ، ومن أهم الأدوات التي تساهم في عملية التنويع الاقتصادي ، ويختلف الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الحياة الاقتصادية للدول، كما تستهدف إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد لتنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على قطاع معين هذا من خلال الاهتمام بتطوير كافة القطاعات وفروع الاقتصاد وخاصة القطاعات الإنتاجية وتوجيه أدواتها وعلى رأسها السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية لتفعيل التنويع الاقتصادي.

من خلال ما سبق سوف يقسم الفصل النظري إلى مبحثين أساسيين وهما:

- المبحث الأول : أساسيات السياسة المالية و التنويع الاقتصادي.
- المبحث الثاني: الدراسات العلمية السابقة.

المبحث الأول : أساسيات السياسة المالية و التنويع الاقتصادي

تعتبر العلاقة بين السياسة المالية والتنويع الاقتصادي من الموضوعات التي تخطى باهتمام كبير

من جانب الدول التي تسعى لبناء اقتصاد قوى حيث تعتبر السياسة المالية أداة فعالة في مواجهة الاختلالات الاقتصادية وذلك بفضل أدواتها المتعددة التركيز على أهمية السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية التي تعطي دفع لتحقيق التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية

الفرع الأول : مفهوم السياسة المالية

هناك الكثير من التعاريف والمفاهيم الخاصة بالسياسة المالية مشتق من كلمة هي (Fisc)التي تعني .حافظة النقود او الخزانة". [1]

فقد عرفها الاقتصادي (bach) على أنها" أداة لاستخدام كل من الإنفاق الحكومي والضرائب إضافة إلى القروض لغرض التأثير على الطلب الكلي ،وذلك حسب الظروف الاقتصادية للبلد ، فضلا عن دورها في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من البطالة وتحقيق العدالة من خـــــــلال إعـــادة توزيع الدخل".[2]

تعرف بأنها "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات ،لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني التوظيف الادخارات الاستثمار وذلك من اجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على كل من الدخل ومستوى التوظيف وغيرها من المتغيرات الاقتصادية". [3]

كما تعرف السياسة المالية بأنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها و تدبير وسائل تمويلها". [4]

مما سبق يمكن استنتاج تعريف شامل للسياسة المالية على أنها أداة من أدوات الحكومة التي من خلالها تأثر في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إليها،

---

[1] جاب الله مصطفى ، السياسة الاقتصادية الكلية ، الطبعة الأولى ، دار الابتكار العلمية للنشر والتوزيع عمان الأردن ، ص 82 . د. نزار كاظم الخيكاني ، د. حيدر يونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي الطبعة الثانية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان الأردن ، ص 45.

[2] -جاب الله مصطفى ، مرجع سبق ذكره ،ص 82.

[3] -سالكي سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، في شعبة علوم اقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2010-2011، ص13.

وتستعمل لأجل تحقيق تلك الأهداف أدوات تسمى بأدوات السياسة المالية والمتمثلة في جانب النفقات بجميع مكوناتها وكذا جانب الإيرادات.

الفرع الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

أولا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانبا لا باس به من اهتماماتهم لدارسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و يجب أن يقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الأمن و العدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي[3].

كلنا نعرف أن من أهم دعائم الفكر الكلاسيكي قانون **Say** للأسواق ومدلول اليد الخفية لآدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة. فقانون ساي للأسواق والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق طلبه" يؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأي زيادة في الإنتاج **(العرض)** سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي. ولما كان الناس وفقا لهذا الفكر لا يحملون النقود لذاتها ولكن كوسيلة للتبادل ليس إلا .فان أي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، فكل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد، ولكي ترتفع مستويات الإنتاج والدخل والعمالة فلابد إذن من زيادة الإنتاج بغض النظر عن الطلب القائم في السوق ،حيث سيخلق العرض الجديد طلبه. [2]

ثانياً: السياسة المالية في الفكر الكينزي

بعد فترة طويلة من انتشار النظرية الكلاسيكية والدور المحدود الذي أملته في السياسة المالية، تميزت ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين بتطورات سياسية واقتصادية كبرى محيطة بالعالم، تمثلت في الكساد الكبير العالمي والأزمة الاقتصادية العالمية. أدت الحرب العالمية الثانية إلى تغير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، وبدأ الناس يطالبون بتدخل حكومي أكبر في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من تأثير ذه الظروف.

---

[1] هيثم محمدالزعبي،الإدارةوالتحليلالمالي،الطبعةالأولى،دارفكرللطباعةوالنشر،عمان، 42000 ص58.

[3] د اروسي مسعود , **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 0880-2003** ،أطروحة لنيل شهادة دكتواره في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،0114-0112 ، ص 41.

كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين دعوا إلى ضرورة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والهدف هو تحقيق العمالة الكاملة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وركز على مفهوم إجمالي الطلب وتغيراته باعتباره المحدد الأساسي للتغيرات في مستوى توازن الدخل القومي، كما رأى أن العجز في الطلب الكلي كان مسؤولاً عن حالة الكساد السائدة. العالم [1]

بداية الثلاثينات ومنه فان زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف ,ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل

ثالثا : السياسة المالية في إطار التوقعات الرشيدة

وبالعودة إلى الآراء والأفكار التي طرحتها المدارس المذكورة في الفقرات السابقة، يتبين أنها تشكل تحدياً للنماذج التقليدية والكينزية في الخمسينيات والستينيات، وترتكز على مقترحاتها في اتخاذ البديل (المرن). سياسات مالية أو نقدية لا يمكن التنبؤ بها، أي أن هذه السياسات ترسل إشارات اقتصادية مضللة تعمل على تغيير مسار السلوك الاقتصادي للأفراد والوحدات الاقتصادية، ووفقاً لهذه المدرسة الفكرية، ولذلك فإن اتباع سياسة مالية مرنة لن تنجح في تحقيق الاستقرار .ينبغي تجنب مثل هذه السياسات الاقتصادي، خاصة في ظل وجود توقعات عقلانية، حيث أن تبني سياسة عدم الإفصاح هذه قد يتعارض مع سلوك الوحدات الاقتصادية المبني على توقعات عقلانية (الرشيدة)، لأنها تستخدم كافة المعلومات التي يمكنهم الحصول عليها والاعتماد عليها لذلك إذا تم تنفيذ سياسات جديدة، فإن الوحدات الاقتصادية ستتصرف بطريقة مختلفة، وبالتالي فإن التأثيرات الفعلية لتلك السياسات ستكون مختلفة تمامًا. وهذا هـــو حال السياسة المالية المرنة. في معظم الحالات، لن تلعب الأجور والأسعار المالية دورًا مفيدًا حتى يعود الإنتاج والعمالة إلى مستوياتهما الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي التقلبات في الإجراءات والسياسات إلى حدوث أخطاء في التنبؤ

الفرع الثالث : أدوات السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أحد أهم عناصر السياسة الاقتصادية التي تستخدمها السلطات المالية لتجديد النشاط المالي للدولة من خلال الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي والمتمثلة الإنفاق الحكومي العام (النفقات العامة) ، الإيرادات العامة (منها الضريبة) والموازنة العامة من التحقيق التنويع الاقتصادي.

---

[1] د اروسي مسعود , مرجع سبق ذكره, ص56-57

[4] 2د.نزار كاظم الخيكاني , د. حيدر يونس الموسوي, مرجع سبق ذكره ,ص57 .

أولا: سياسة الإنفاق العام

1- ماهية الإنفاق العام

1-1- مفهوم النفقة العامة :هناك عدة تعريفات للنفقة العامة نذكر منها:

هي الأموال التي تنفقها سلطة عامة (الحكومة) لغرض تلبية الاحتياجات العامة. عندئذ فان النفقة العامة هي النفقات النقدية التي ينفقها شخص عام بغرض تحقيق نفع عام (جماعي).[2]

ويتضح من هذا التعريف ثلاثة عناصر للنفقة العامة هي:[3]

- استعمال مبلغ نقدي: تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، ويعتبر الإنفاق النقدي هو الوسيلة العادية لذلك.

استعمال مبلغ نقدي: تنفق الدولة النقد للحصول على السلع والخدمات اللازمة لتنفيذ أنشطتها، والنفقات النقدية هي الوسيلة العادية للقيام بذلك.

-صدور النفقة من شخص معنوي عام: لا يمكن اعتبار الأموال المتأتية من ممتلكات الأشخاص الطبيعيين نفقات عامة، حيث يجب أن تكون النفقات العامة صادرة عن كيان قانوني عام مثل الدولة أو البلدية. - الغرض من الإنفاق ولذلك، لا يمكن اعتبار الأموال التي تُنفق لتلبية احتياجات خاصة أو لتحقيق منافع خاصة نفقات عامة. ويرجع تبرير ذلك إلى مبادئ العدالة والمساواة السائدة في المجتمع، حيث إن جميع الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب مثلاً، ويجب أن يكونوا متساوين في الاستفادة من الإنفاق العام للدولة.

1-2-أشكال النفقات العامة

تتخذ النفقات العامة بأخذ أشكال الأربعة الآتية- [4]

الرواتب والأجور: هو المبلغ المالي الذي تدفعه الدولة للعاملين في أجهزتها في شكل رواتب عن الخدمات الحالية (لآنية) والسابقة (المتقاعدين).

إثمان مشتريات الدولة : وهي مبالغ تدفعها الدولة لشراء البضائع من(الآلات والأدوات والخدمات) التي: تحتاجها الدولة ومرافقها العامة

---

[1] العمراوي سليم ، **مساهمة الانفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1980- 2015** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2018-2019 ، ص 21.

[2] د. طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، الطبعة الأولى دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل – بغداد – ، ص17 . 3

3 عماري فاطمة الزهرة ، اثر السياسة المالية على التنويع خارج قطاع المحروقات دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية 2001-2018 ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة دفعة 2019-2020، ص ص 12-13.

-**الإعانات والمساعدات** : هي النفقات التي تمنحها الدولة لهيئات العامة أو الخاصة دون الحصول على مقابل. وتهدف إلى دعم الأهداف الصناعية والاقتصادية للدولة، وتدفع في شكل دفعات نقدية أو عينية.

-**تسديد الدين العام وفوائده:** ويتمثل بما تستدينه الدولة من أمواله لتمويل مشاريعها او موازناتها العامة، وهذه الديون قد تكون داخلية أو خارجية كالقروض المحلية والدولية، فيترتب من إجراء ذلك أعباء مالية على الدولة (الموازنة العامة) لابد من تسديدها عند حلول ميعاد الوفاء بها ودفع فوائد عن المبلغ المقترض، لذلك تخصص الدولة جزءا من نفقاتها السنوية لتسديد الدين العام وفوائده المستحقة، فتنشا الدولة نتيجة لذلك ما يسمى بصندوق تسديد أصل الدين وفوائده

1-3- تقسيمات النظرية النفقات العامة:

هناك عدة تقسيمات للنفقات العامة نذكر منها:[1]

أ - التقسيمات النظرية للنفقات العامة :

. من حيث الهيئة التي تقوم بها:

- ✓ **نفقات قومية:** تقوم بها الحكومة المركزية وتهم الشعب بأسره.
- ✓ **نفقات محلية**: تقوم بها الهيئات المحلية وهم سكان منطقة معينة.

من حيث أغراضها :

- ✓ **نفقات الإدارة العامة:** نفقات الإدارة الحكومية.
- ✓ **نفقات الأمن العام** :نفقات الدفاع والأمن والعلاقات الخارجية.
- ✓ **نفقات الرخاء العام**: نفقات تحسين وضع الشعب من كافة الوجوه. من حيث طبيعة النفقة:
- ✓ **نفقات حقيـقية**: تتضمن النفقات الاستهلاكية التي تمثل النفقات الحكومية الجارية والتي يتم إنفاقها في سبيل تسيير الأعمال الحكومية كالرواتب.
- ✓ **نفقات رأسمالية:** ما يتم إنفاقه على رأس المال الاجتماعي أو كما تسمى مشروعات البناء الأساسية كالطرق.

ب- التقسيم الوضعي للنفقات العامة:

تقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى:

- ✓ **نفقات إدارية:** هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات: نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن، وغيرها

4د.اعاد حمود القيسي، كتاب المالية العامة والتشريع الضريبي دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 ،ص 40.

- ✓ **نفقات اجتماعية:** وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجة العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد.
- ✓ **نفقات اقتصادية:** هي النفقات التي تعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيق الأهداف الاقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطن بخدمات أساسية كالنقل ،الري ،وغيرها

. 1-4- سياسة الإنفاق العام أدواتها وأثارها الاقتصادية

أ - تعريف سياسة الإنفاق العام

وان الحديث عن سياسة الإنفاق العام يجبرنا حتما إلى الحديث عن موضوع دور الدولة في الاقتصاد ، وتاريخ الفكر الاقتصادي الحديث يرشدنا إلى أن المدرسة الكلاسيكية لا تسمح إلا بدور صغير للدولة في النشاط الاقتصادي ويصطلح عليها اسم "الدولة الحارسة" (العدل والأمن والدفاع والأشغال العمومية الكبرى)، في حين أن المدرسة الكينزية تسمح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لاسيما في فترة الأزمات وتصطلح اسم "الدولة المتدخلة". وعليه فبحسب نوع الدولة يكون لسياسة الإنفاق دور من عدمه ،والذي يمكن أن يمتد من الحيادية المطلقة إلى التدخل المطلق ، وهذا ما ينعكس على السياسة المالية للدولة.[1]

ب-أدوات سياسة الإنفاق العام

تتمثل أدوات سياسة الإنفاق العام في:[2]

- تخفيض او زيادة الإنفاق العام وهذا لكون استخدام حجم النفقات العامة يرتبط التي يعرفها الاقتصاد القومي من جهة والقيود التي تعرفها الدولة من جهة أخرى.

- **إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام:** وهذا من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومات فعادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي:

- نفقات الخدمات العامة.
- نفقات الأمن والدفاع.
- نفقات الخدمات الاجتماعية.
- نفقات الشؤون الاقتصادية.
- نفقات أخرى.

[1] مريمز غاشو , د محمد هان ,دو سياسة ا لإنفاق لعام في تفعيل التنويع الاقتصادي ,مجلة العلوم الإنسانية ,المجلدا ,العدد48 2017 ص71
[2] عماريفاطمة الزهرة مرجع سبق الذكر ص18

ج-الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق:

أدى التطور إلى التوسع في الإنفاق الحكومي بصفة مستمرة في جميع دول العالم، والى تنوعه وتغير هيكلة ، والى تقرير ايجابية النفقة ، واستخدام الإنفاق الحكومي كوسيلة لتحقيق زيادة الدخل واستقراره وحسن توزيعه.

فسياسة الإنفاق العام تستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، ويترتب عليها آثار متعددة الجوانب تتمثل في:[1]

❖ الأثر على الإنتاج الوطني:

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية، وهي غالبا سنة، فالنفقات تؤثر على التشغيل ، حيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني ، وذلك بطريقة مباشرة حينما تؤدي إلى زيادة النفقات ثم إلى زيادة قدرة الأفراد على العمل وعلى الادخار.

❖ الأثر على معدل النمو الاقتصادي:

يمكننا أن نتوقع اثر ايجابيا للإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في حالة زيادة الإنفاق العام الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي وهو ما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل متزايد.

❖ الأثر على الاستهلاك الوطني:

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة، أما الأثر المباشر فيقصد به ما قد يحدث من زيادة في حجم طلب الدولة وأجهزتها ومؤسساتها من السلع الاستهلاكية ،أما الأثر غير المباشر فيمثل في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية.

الأثر المترتبة على توزيع الدخل الوطني :

يعتبر موضوع توزيع الدخل القومي موضوعاً مهماً ليس فقط في مجالات الاقتصاد وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، بل أيضاً في.مجال الدراسات المالية وذلك لأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرية الإنتاج، :ويعتمد على المبادئ الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة ويؤثر على توزيع الدخل من خلال الإنفاق

- ✓ تتدخل الدولة في التوزيع الأولي للدخل من خلال الإنفاق الحقيقي.
- ✓ تتدخل الدولة في التوزيع النهائي. تعتمد الدولة على إجراء التعديلات اللازمة على الدخل النقدي والعيني الناشئ عن التوزيع الأولي.

[1] **عبد** الجليل شليق، **استخدام ادوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية** دراسة حالة الجزائر (1990– 2009) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة .ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، دفعة 2011-2012، ص ص 31-**32**

❖ **الأثر علي مستوي العام للأسعار:**

لا تتحدد الأسعار المختلفة في اقتصاديات السوق بفعل قوى العرض والطلب فقط، بل تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريقة مباشر أو غير مباشر.

ثانيا: السياسة الضريبية :

1- ماهية الضريبة :

1-1- تعريف الضريبة:

هناك عدة تعريفات للضريبة نذكر منها:

- الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة او إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في تكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.
- الضريبة هي مزايا مالية نفرض على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التدبيرية وبدون نظير محدد ،بهدف تغطية الإنفاق العام وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تحددها السلطات العامة. [2]

1-2- قواعد الضريبة :

- ✓ الضريبة بالنسبة للدولة تعتبر ضرورة لا غنى عنها وتقوم بفرضها وجبايتها ما لها من حق السيادة.
- ✓ والضريبة بالنسبة للممول تعتبر عبئ وتضحية، حقيقية أنها واجب اجتماعي عليه إلا أنها تحرمه من التمتع بجزء من أمواله، لذلك يجب على الدولة أن تعمل على التوفيق بين مصلحة الخزانة ومصلحة الخزينة العامة ومصلحة الممول ، و أول من كتب في ذلك ادم سميث على أساس أربعة قواعد : العدالة اليقين الملائمة اقتصاد نفقات الجباية.

وقد نظر التقليديون لهذه القواعد باعتبارها دستور" الضرائب والفكر الحديث ينظر لهذه القواعد على أنها قواعد صحيحة ولكنها ليست ملزمة إلا في الحدود التي لا تتعارض فيها مع اعتبارات أكثر أهمية ويتوقف كل شيء في نهاية الأمر على الأغراض التي تحددها للضرائب.[3]

1-3- الأهداف الضريبية:

---

[1] د132 .خبابة عبدالله ,اساسياتفياقتصادالماليةالعامة ,مؤسسةشبابالجامعةالاسكندرية. 2009. ص

[2] Emmaueldisle , jacques saraf, gestion fiscale ,13 e editiondunod ,paris 2013,p02.

[3] د 0882 محمديسربحسنعثمان ,اقتصادياتالماليةالعامة ,الطبعةالاولى ,شركةمطابعالطويجي التجارية مصر 1996 ص 25..

تستخدم الدول الضرائب كوسيلة لتحقيق أهداف معينة، ولقد تطورت هذه الأهداف يتطور مفهوم الضريبة، فمن الأهداف المعروفة عند العامة والخاصة والمتمثلة في استخدام الضريبة كوسيلة لتمويل الميزانية العامة وأهمها هي :[1]

• **الهدف المالي**: يراد بالضريبة تغطية مقدار النفقات العامة وهذا هدف مالي الوحيد للضريبة وفقا للفكر المالي التقليدي.

. **الهدف الاقتصادي :** وهو الوصول إلى حالة استقرار اقتصادي غير مشوب بالتضخم او بالانكماش

. **الهدف الاجتماعي** : تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف اجتماعية أهمها:

- ✓ تحقيق حد التفاوت بين الدخول و الثروات.
- ✓ الحد من الظواهر الاجتماعية السيئة كمحاربة استهلاك بعض السلع الضارة.
- ✓ المساهمة في حل مشكلة السكن وذلك باعتماد الدولة على الاستثمار أو إعفاء المستثمرين في قطاع السكن من الضرائب.
- ✓ تشجيع النسل أو الحد منه بتخفيض معدل الضريبة للذين ينجبون عدد قليل من الأطفال وتزيد هذه الإعفاءات كلما زاد عدد الأطفال.

الهدف السياسي: أي أن الضريبة مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة ويعتبر استعمال الضريبة للأهداف السياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين الدول المتقدمة كما نستخدم الضريبة في محاربة الطبقة الاجتماعية.

1-4- السياسة الضريبية أدواتها وآثارها الاقتصادية

أ- السياسة الضريبية:

وعرفت السياسة الضريبية بأنها مجموعة من الاتجاهات العامة إلى تعلن عنها الدولة مسبقا بصيغة أحكام قانونية يتضمنها التشريع الضريبي للتعبير عن نيتها في تحقيق مجموعة أو هيكل من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية[2]

ب-أدوات السياسة الضريبية :

[1] د. خبابة عبدالله ، مرجع سبق ذكره ،ص 135-ص 137

[2] عماري فاطمة الزهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 26 [10]

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وعادة ما يتم استخدام السياسة الضريبية في إطار ضريبي معين باعتبار النظام الضريبي ما هو إلا تحكيم بين مجموعة من القضايا الاقتصادية التي تعكس رغبة الدولة وأهداف السلطات.

ويمكن توضيح أهم أدوات السياسة الضريبية فيما يلي:[1]

- ✓ **تثبيت الضريبة** : وذلك بتحديد سعر ثابت للضريبة.
- ✓ **ترحيل الخسائر:** وهو نموذج لمشاركة المشروع فشله في مقابل اقتطاع جزء من أرباحه في شكل ضريبية في فترات الرواج وتحقيق الربح ، ويساعد ترحيل الخسائر على الاستثمار و توجيهه.

الإعفاءات الضريبية : هي إسقاط لحق الدولة عن بعض الممولين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة.

- ✓ التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء
- ✓ التخفيضات الضريبية الخاصة بالمعدل.

- ✓ **القرض الضريبي:** وهو حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى.
- ✓ **الخصم الضريبي:** تطبيق مبدأ الخصم يعني حق المكلف باسترداد مبلغ الضريبة الذي سبق سداده عند شراء السلع والخدمات التي قام ببيعها.
- ✓ **رد الضريبة:** وذلك في حالة قيام الممون ببيع أصل قديم واستخدام ثمن البيع في شراء أصل جديدمحله خلال فترة زمنية معينة.

ج - الآثار الاقتصادية للضريبة:

للضريبة عدة أثار اقتصادية نذكر منها:[2]

- ✓ **الأثر على الاستهلاك** : إن فرض الضريبة يؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل وبالتالي تقليل الاستهلاك.
- ✓ **الأثر على الأسعار:** يظهر لنا هذا الأثر عندما يقتطع جزء من دخول الأفراد على شكل ضرائب وهذا ما يقلل على طلب سلع وخدمات معينة من طرف هؤلاء الأفراد.
- ✓ **الأثر على توزيع الدخول:** تعمد بعض الدول إلى انتهاج سياسات مالية ضريبية من شانها أن تعيد توزيع الدخل والثروة ، وذلك عن طريق فرض ضرائب تصاعدية او ضرائب على رأس المال وضرائب على الثروات المكتسبة حين تؤثر على الطبقة الغنية.

---

[1]-نفس المرجع السابق ص ص 26-28

[2]-عبد الجليل شليق مرجع سبق ذكره ، ص ص 38-39.

[1]د .محمود حسين الوادي ,مبادئ المالية العامة ,الطبعة الثالثة ,دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ,عمان الأردن .2015, 141

ثالثا : سياسة الموازنة العامة

1- تعريف الموازنة العامة :

هناك عدة تعريفات للموازنة العامة نذكر منها :[1]

- ✓ الموازنة هي عبارة عن خطة مالية معتمدة من قبل السلطة التشريعية.
- ✓ الموازنة هيبيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة من مدة مستقلة تقاس عادة بسنة، وطلب إجازة من السلطة التشريعية، أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة.

2 - عناصر الموازنة العامة للدولة

تتمثل فيما يلي:

- ✓ الموازنة تقدير مفصل لإيرادات الدولة و نفقاتها.
- ✓ الموازنة معتمدة من قبل السلطة التشريعية وحتى تصبح موازنة لابد من اقترانها بموافقة السلطة التشريعية ونواب الأمة.

أنها تعبير مالي عن أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

خطة مالية تنفيذية للسنة مقبلة تتفق مع الخطط الاقتصادية. الموازنة وسيلة للتنسيق بين أنشطة الدولة المختلفة.الموازنة وسيلة وأداة للرقابة المالية العامة.

المطلب الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي ، هو إحدى الأساليب الرئيسة لبناء قاعدة إنتاجية صلبة ومرنة، ونظرا لأهميته الكبرى وخاصة في الدول الريعية اهتم العديد من الباحثين والاقتصاديين العرب منهم والأجانب بهذا الموضوع المهم، وكبداية للقيام بدراستنا ، سنقوم أولا بعرض أهم المفاهيم حول التنويع الاقتصادي أشكال هو أهميته.

---

[2] المرجع السابق ص 142 ,

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي

من اجل تحديد مفهوم التنويع الاقتصادي تم التطرق لمجموعة من المفاهيم منها:

يقصد بالتنويع الاقتصادي كونه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق.

متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية. [1]

من ناحية أخرى، يعتبر التنويع الاقتصادي 'عملية تشير إلى زيادة عدد المجموعات المشاركة في تكوين الناتج': 'يشير التنويع إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة، وتنويع الأسواق مثل الأسواق المحلية وأسواق التصدير'.

وينطبق هذا التعريف أيضاً على حالة البلدان التي تكون اقتصادياتها رهينة القطاع النفطي: 'التنويع الاقتصادي يعني إيجاد مصادر بديلة للدخل من خلال تطوير اقتصاد غير نفطية وصادرات غير نفطية ومصادر دخل أخرى، مع العمل في الوقت نفسه على تقليص دور القطاع العام في التنمية وتعزيز دور القطاع الخاص'. الأهداف الرئيسية للمشروع هي. وذلك في ضوء التقلبات التي يشهدها قطاع النفط فيما يتعلق بالأسعار والإنتاج العالمي، والاتجاه نحو مصادر الطاقة البديلة.[3]

هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل ،بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية ، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.[4]

من خلال ما سبق، يُعرف التنويع الاقتصادي بأنه سياسة تنموية واستراتيجية رئيسية لإحداث التغيير والاعتماد على مصادر متعددة للإنتاج في قطاعات متنوعة من أجل تجنب مخاطر الأزمات الاقتصادية وتحقيق نوع من الاستقرار الدائم لمصادر الدخل على المدى الطويل والقصير.

د.مجدوب خيرة الاساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، الطبعة الأولى ، المركز الديمقراطي العربي برلين- المانيا ، ص 16.

[2]محمد كريم قروف ، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2014 مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 9 العدد 2 ، 2016 ، ص637.

[3]صادق هادي ، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج-خلال الفترة 2000 - 2012 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الشعبة علوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس - سطيف -1- ،السنة الجامعية 2013-2014 ،ص 4.

[4]صباغ رفيقة، التنويع الاقتصادي : إستراتيجيات لما بعد البترول، مجلة أوراق إقتصادية، المجلد 04 العدد 01 جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر ، 2020، **ص 69.**

ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي

لقد تعددت أهداف التنويع الاقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المتخلفة، إلا ان حتمية الاقتصاد في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها بلي:[1]

- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة مثال الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية).
- ✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.
- ✓ ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة مادية كانت أو بشرية.
- ✓ الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية والحفاظ عليها.
- ✓ رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة العمومية.
- ✓ تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

ومن ناحية أخرى، يمكن التفريق بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الآفق الزمني: ففي الأجل القصير، يتمثل الهدف في زيادة وتحسين عائدات القطاعات الرئيسية مثل النفط وزيادة حصة الناتج المحلي الإجمالي وعائدات التصدير في كلا القطاعين؛ أما في الأجل الطويل، فالهدف هو استخدام العائدات من القطاعات الرئيسية في التنمية الاقتصادية القائمة على التنويع والاستثمار في قطاعات أخرى الهدف هو الاعتماد على القطاعات الرئيسية مثل النفط كوسيلة للتنويع الاقتصادي.

الفرع الثاني : أشكال وأهمية التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي جدار حماية الدولة ضد الظواهر و التغيرات الطبيعية إذ أن الكثير من الدول الريعية تهمل هذا الجانب لذا هناك أشكال للتنويع لها أهمية كبيرة نذكر منها:

---

[1] بدروني . عبد الحق، قياس مدى فعالية سياسة الانفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر, اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، السنة 2022 - 2021، ص ص 14-15.

أولا: أشكال التنويع الاقتصادي

يمكن التفريق بين نوعين من التنويع الاقتصادي هما :[1]

- ✓ **التنويع الأفقي Horizontal diversification:** وهو توزيع الاستثمار على أدوات مختلفة ، وذلك عن طريق خلق فرص لإنتاج منتجات جديدة في القطاع نفسه.
- ✓ التنويع الراسي vertical diversification : وهو توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة مثل تنويع الاستثمارات في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات ويهدف إلى زيادة القيمة المضافة من خلال زيادة الروابط الأمامية والخلفية حيث تكون مخرجات احد القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى.

1 - أهمية التنويع الاقتصادي

مما لاشك أن للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي أهمها:[2]

- ✓ تختلف الأزمات الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية و اختلالات في ميزانيات الدول التي تعتمد على قطاع واحد بتنويع منتجاتها ونشاطها يساهم في تفاديها للمتغيرات الحاصلة.
- ✓ التنويع الاقتصادي ينظر إليه على نطاق واسع بأنه احد مسارات الخروج من للبلدان النامية.
- ✓ احتلت مسالة النمو والتنويع مكانة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي ، حيث تدور جميع تفسيراتهم حول النمو وتنويع الأنشطة الاقتصادية.

المطلب الثالث : محددات ومؤشرات التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع حتمية لابد منها خاصة بالنسبة للدول أحادية الاقتصاد حتى تتصدى لكل الأزمات ويعتمد التنويع على محددات ومؤشرات حتى يحقق قوة اقتصادية لدولة.

الفرع الأول: محددات التنويع الاقتصادي

مما لاشك فيه أن التنويع يلعب دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد ،لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من التغيرات التي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه وأهمها هي[3]

- ✓ **العوامل المادية :** الاستثمار ورأس المال البشري.
- ✓ **السياسات العمومية:** السياسات المالية و التجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية).

---

[1] خالد هاشم عبد الحميد , **التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات** , مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ,جامعة القاهرة ,المجلد 08, العدد 0, 0109, ص ص 54-89 .

[2] عبد الرازق بن علي ونجوى ارشدي,**التنويع الاقتصادي :المفهوم, االهمية والمحددات**,مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول : بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيا ارت والبدائل المتاحة, جامعة حمه لخضر الوادي, نوفمبر 0102,ص5.

مريم زغاشو , د دمحم هان, مرجع سبق ذكره ,ص 52.

- ✓ **متغيرات الاقتصاد الكلي**: سعر الصرف ، التضخم ، والتوازنات الخارجية[3]
- ✓ **المتغيرات المؤسسية** : الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني.
- ✓ **الوصول إلى الأسواق**: درجة الانفتاح على التجارة في السلع و الخدمات.

الفرع الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي

لقياس التنويع الاقتصادي في دولة ما لابد أن نستعين بالمؤشرات الإحصائية التالية:

أولا : مؤشر هيرفندال- هيرشمان

أن التنويع الاقتصادي يمكن قياسه بعدة مؤشرات إحصائية تتفاوت كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، فتعتمد بعضها على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف ، أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال - هيرشمان الذي يعد أكثر شيوعا، غير أن كل هذه المؤشرات تعطي مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي.

بالنسبة لمعامل هر فندال - هيرشمان فيعتمد على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويبرز التغير الهيكلي الذي طرأ على مكونات، ولهذا يطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي في قطاع معين، ويعرف معامل هرفندالهيرشمانHerfindahl-Hirshman-Index

بالصيغة التالية :

$$H=\frac{\sqrt{\sum\left(\frac{xi}{x}\right)^2}-\sqrt{\frac{1}{n}}}{1-\sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث (N) عدد النشاطات (X) قيمة المتغير في النشاط (i) ، ((القيمة الإجمالية للمتغير في النشاطات، تتراوح قيمة معامل هر فندال - هيرشمان بين الصفر والواحد أي (1 ≤H≤ 0)؛ H=0 فهذا يعني أن هناك تنوع كامل في الاقتصاد أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى النشاطات. الناتج المحلي الكلي جميع H= 1 فإن مقدرا التنوع يكون معدوما، والناتج متركزا في نشاط واحد فقط من النشاطات الاقتصادية، في حين لا تساهم بقية النشاطات بأية حصة في الناتج المحلي الإجمالي مثلا.

وتعد القيم المرتفعة لمعامل **(1 ≤H ≥0.50)** دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع النشاطات بشكل متكافئ و متوازن على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي تنحصر في عدد قليل منها.[16]

[1] نجاة كورتل ، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي – دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هرفندال هيرشمان

بالإضافة إلى مؤشر هرفندال – هيرشمان هناك مؤشرين أخريين هما:[1]

ثانيا : مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتاد)

ويقيس هذا المؤشر انحراف بين حصة بلد ما من صادرات السلع الأساسية الرئيسية في إجمالي صادراته والحصة العالمية من صادرات السلع الأساسية الرئيسية تلك. تتراوح قيمة المؤشر من 0 إلى 1، وتشير القيمة الأقل إلى مستوى أكبر من التنوع. عندما يصل المؤشر إلى 0، يتوافق هيكل صادرات الدولة تمامًا مع هيكل الصادرات العالمي، كما تحدده الصيغة التالية:

$$Si = \frac{\sum_{i=1} |hij - hi|}{2}$$

S: مؤشر تنوع الصادرات؛

hij: تمثل حصة صادرات السلعة أ من إجمالي صادرات الدولة؛

h_i: تمثل حصة صادرات السلعة أ من إجمالي صادرات العالم

ثالثا : مؤشر فلاديمير كوسوف

الغرض من هذا المؤشر هو تقييم التحولات التي تحدث داخل هيكل الاقتصاد ،فكلما أصبحت قيمة cos=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حالة الابتعاد عن هذه القيمة يدل ذلك على نقص تلك التغيرات، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} a_1^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta_1^2}}$$

Cos:مؤشر فلاديمير كوسوف؛

αi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس؛

β: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

المبحث الثاني: مراجعة الدراسات العلمية السابقة

. للفترة 2011-2017 ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد 52 ،2019 ، ص09

من أجل فهم الدراسة الحالية ، لابد من عرض عدد من الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وذلك من اجل الوقوف على الأساليب البحثية ومحاولة تطويرها للاعتماد عليها في معالجة موضوع محل الدراسة ومقارنة النتائج الحالية بالنتائج السابقة وقد تطرقت عدة دراسات لهذا الموضوع من مذكرات ومقالات بالرغم من ذلك هناك شح في المعلومات خاصة بالسنة للدراسات باللغة الأجنبية على وجه التحديد في السنوات الأخيرة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

تم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث فروع : الفرع الأول : الدراسات المحلية

الدراسة الأولى: د. بدروني ، د. بلقلة ابراهيم[1]

تناولت هذه الدراسة قياس أثر النفقات العامة على التنويع الاقتصادي في الجزائر ، وإبراز مدى تأثير كل من نفقات التسيير والتجهيز على التنويع الاقتصادي باستعمال أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي وأساليب القياس الاقتصادي متمثلة في نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المتباطئة لتقدير العلاقات التوازنية القصيرة وطويلة الأجل بين مختلف متغيرات الدراسة المتمثلة في المتغير المستقل (نفقات التسيير ونفقات التجهيز والمتغير التابع درجة التنويع الاقتصادي وتوصلت الدراسة لأهم النقاط التالية:

- ✓ وتظهر النتائج أن الجزائر انتهجت سياسة إنفاق انكماشية خلال فترات تراجع الموارد المالية المتزامنة مع انخفاض أسعار النفط، وسياسة إنفاق توسعية خلال فترات الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي فإن سياسة الإنفاق في الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بوضعها المالي الذي يحدده مستوى أسعار النفط وقد وُجد أنها مرتبطة بمستوى أسعار النفط.
- ✓ وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير عكسي كبير بين الإنفاق الإداري ومؤشر هيرشمان-هارفيندال للتنويع الاقتصادي على المدى الطويل.
- ✓ يوجد اثر ايجابي لنفقات التجهيز في تنويع هيكل الاقتصاد في الأجل القصير

الدراسة الثانية: د. عماري فاطمة الزهرة.[2]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال المقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة، والتركيز على فعالية السياسة المالية في التنويع الاقتصادي. وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن لتناول المفاهيم المختلفة المتعلقة بمتغير البحث الخاص بالسياسة المالية والتنويع الاقتصادي، كما تم الاعتماد على الدراسات والبحوث

والاستطلاعات المنشورة في المحافل والتقارير العلمية من أجل إجراء مقارنات في هذا الجانب، وتم التوصل إلى النتائج التالية.

للدولة دور فعال للتحول من اقتصاد يعتمد على قطاع النفط الى اقتصاد متنوع تفعل فيه كل القطاعات ،الاقتصادية الانتاجية التي تخلق فيه قيمة مضافة ، وذلك يكون عن طريق ادوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق. من خلال تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر تبين أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من التبعية للقطاع النفطي وتركز الصادرات ولم يحقق التنويع الاقتصادي المطلوب منه ، ومنه لاتزال الجزائر من الاقتصاديات الأكثر تركيزا وغير متنوعة أما الإمارات فعكست مؤشرات الاقتصادي المسار الايجابي للإمارات العربية المتحدة في مجال التنويع الاقتصادي.

الدراسة الثالثة : د. مسعي أسماء ،د . رايس فضيل

تناول هذا المقال مسار السياسة المالية وإبراز مدى مساهمتها في تنويع الاقتصاد الجزائري

خلال الفترة (2000-2019) الذي تتضح أهمية هذا البحث في كونه يعالج احد الخيارات الإستراتجية التي تعد من أولويات الخطط التنموية في الجزائر ، أما بالنسبة لأساليب الإحصاء فكان الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي الذي يسمح بالكشف عن التفاعلات الديناميكية بين متغيرات الدراسة المتمثلة في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي PIB والمتغيرات المفسرة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ونسبة التشغيل في القطاع الفلاحي ومنه خلقت الدراسة إلى النتائج التالية: تعتبر السياسة المالية احد الآليات المؤثرة في التنويع الاقتصادي عن طريق توجيه الإنفاق الحكومي والضرائب او السياسيتين الإنفاقية والضريبية نحو دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة. لقد عرفت الجزائر منذ بداية الألفية سياسة مالية توسيعية، والتي تجسدت في البرامج التنموية التي

اهتمت بمختلف القطاعات الاجتماعية.

ان عدم قدرة السياسة المالية على المساهمة بدرجة كبيرة في تنويع الاقتصاد الجزائر راجع الى زيادة حصيلة نفقات التسيير على حساب نفقات التسيير.

[1] د. بدروني ، د. بلقلة ابراهيم ، اثر النفقات العامة على التنويع الاقتصادي في الجزائر (1980-2017) مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 7، عدد 01 ، 2021 .

[2] د. عماري فاطمة الزهرة اثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية (2001-2018) ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2019-2020 .

الفرع الثاني : الدراسات غير محلية (باللغة العربية)

الدراسة الأولى : د . ممدوح عوض الخطيب.2

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي خلال الفترة (1970-2008) ، ليوضح ما تأثير تنويع القاعدة الاقتصادية على النمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على نواتج النشاطات الاقتصادية من خلال الناتج المحلي الإجمالي.[1]

ولهذا الغرض، تم تقدير مؤشرين إحصائيين للتنويع هما: مؤشر جيني ومعامل هيرفنداهل-هيرشمان. وبعد قياس هذين المؤشرين خلال فترة الدراسة، تم تقدير معدل التغير فيهما من أجل تحديد الزيادة أو النقصان في درجة التنويع. تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية للتقدير وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أظهرت النتائج القياسية أن التنويع كان له أثر عكسي على النمو الاقتصادي الكلي للمملكة وأثر إيجابي على نمو القطاع غير النفطي.له النمو الاقتصادي الكلي للمملكة وأثر إيجابي

الدراسة الثانية : د. فخري حسانوف، نادر الكثيري. [1]

تبحث هذه الدراسة في أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المملكة العربية السعودية على مدى الفترة (1989-2018) التي تشمل انخفاض أسعار النفط.

وتحقيقا لهذه الغاية، تهدف الدراسة إلى تقييم مدى تأثير الإنفاق الحكومي في الموازنة العامة للدولة في المملكة العربية السعودية على القطاع غير النفطي على مر الزمن. تم تطبيق نمذجة تصحيح الخطأ واختبارات التكامل المشترك والتجزئة الهيكلية على بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1989-2018) وتم الحصول على النتائج التالية: الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على المدى الطويل والمدى القصير لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الأجلين الطويل والقصير: الإنفاق الحكومي الجاري والإنفاق الرأسمالي لهما تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الأجلين الطويل والقصير. العوامل الأخرى ثابتة. وتعتمد آثار النمو الاقتصادي للإنفاق المالي على فعاليته وكفاءته. الدراسة الثالثة الدكتور عادل محمد خليفة غانم والدكتور مهدي بن معيفي السلطان. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التنويع الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي في خطة التنمية الاقتصادية (1970-2018).

---

[1] د مسعي اسماء د رايس فضيل **مساهمة السياسة المالية فيتنويع الاقتصاد الجزائري** خلال الفترة .(2000-2019) مجلة الامتياز, لبحوث الاقتصاد و , الادارة ,المجلد العدد01-2022

[2] د.ممدوح عوض الخطيب ,اثرالتنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي ,المجلة العربية للعلوم الإدارية ,علمية 2 .0100, جامعة الكويت–تصد رعنم جلس النشرالعلمي-,مجلد18.العدد02-2011

ولتحقيق هذه الدراسة تم الاعتماد على عدة أدوات اقتصادية واقتصادية قياسية واقتصادية متناهية الصغر، وعلى وجه الخصوص معامل هيرفندال- هيرشمان ومعادلة التكامل المشترك، وتم التوصل إلى النتائج التالية

أوضحت الدراسة أن زيادة حصة إنتاج النفط من الناتج المحلي الإجمالي هي المتغير ذو التأثير الأكبر على التنويع الاقتصادي المشترك. بنسبة 10% تؤدي إلى زيادة معامل هيرفندال - هيرشمان انخفاض التنويع الاقتصادي بنسبة(9.53%)

كما تبين عدم معنوية تأثير كل من التنويع الاقتصادي والعمالة الكلية على إجمالي الناتج المحلي، نظرا لانخفاض قيمة مضاعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى:

[1]Amal mattallah, Sihem mattallah

تناولت هذه الدراسة تحقيق مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) بحيث تم استخدام اختبار جوهانس للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) وتوصلت نتائج الدراسة الى:

- ✓ بان الضرائب الغير مباشرة والنفقات المنتجة لها تأثير ايجابي على المدى الطويل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- ✓ أما الضرائب المباشرة الدقيقة والنفقات المتكررة غير المنتجة لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل

[1] د. فخري حسانوف ،نادر الكثيري، تأثير السياسات المالية على الناتج المحلي غير النفطي في المملكة العربية السعودية ، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية, العدد 14 ،2020 . :

[2] د.عادل محمد خليفة غانم ، د.مهدي بن معيفي السلطان دراسة لأهم العوامل المحددة للتنوع الاقتصادي وأثره على الناتج المحلي الاجمالي باستخدام معادلات التكامل المشترك ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد 30 ، العدد 01 ،2020

[1]Amal mattallah,siham mattallah,**does fiscal policy spur economics growthr,empirical evidence form Algeria ,theoretical and applied economics** ,volume xxiv (2017) ,N03.

..

الدراسة الثانية:

[2] Refaf Brahim

تهدف هذه الدراسة إلى مدى مساهمة سياسة المالية العامة في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2018) الذي يشرح تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي الذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) وتحصيل الضرائب والإيرادات والمصروفات الحكومية

كمتغيرات تفسيرية من خلال تطبيق تقنيات الاقتصاد القياسي واهم النتائج المتوصل إليها هي

- ✓ أن هناك علاقة سلبية بين الاستهلاك الحكومي استثناء الإنفاق على التعليم والعسكري والنمو الاقتصادي.
- ✓ من ناحية أخرى، فان الإنفاق على التعليم يحفز النمو الاقتصادي.
- ✓ كما أن للاستثمارات العامة اثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

الدراسة الثالثة:

[1]Feriel DERMECHI et dr.Ahmed ZAKANE

تتناول هذه الورقة البحث أثر العوامل المالية والميزانية على التنويع الاقتصادي في الجزائر.

من خلال الاستدلال الإحصائي والتحليل الوصفي، وبناء نموذج قياسي باستخدام طريقة OLS، تظهر الدراسة النتائج التالية

- ✓ تعتمد حوافز التنويع الاقتصادي على فعالية التفاعل بين سياسة الإنفاق العام والنظام المالي.
- ✓ ويتجسد التكامل بين هذين المجالين في الإنفاق بين القطاعين العام والخاص.

وتتمثل إحدى استراتيجيات الاستثمار لتحقيق الأهداف المالية طويلة الأجل في سوق الأسهم.[20]

[2] REFAF brahim ,**l'impact de la politique budgetaire sur la croissance economique en algerie revue etudes economique** ,volume 16,N02, 2022

1Feriel DERMECHI et dr.Ahmed ZAKANE,**les facteurs budgetaire et financiers pour un diversification economique solide en Algérie** ,Ruve d'études sur les institutions et le développement ,volume 04 ,N01,2018

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدارسة الحالية

وبعد عرض بعض الدراسات السابقة المحلية وغير المحلية والأجنبية، نسلط الضوء على أهم أوجه التشابه والاختلاف بين جميع الدراسات السابقة والدراسة الحالية على النحو التالي

الجدول رقم (01) :مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية

	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	**الدراسة الثالثة**	**الدراسة الحالية**
موضوع الدراسة	قياس اثر النفقات العامة على التنويع الاقتصادي في الجزائر	اثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات	مساهمة السياسة المالية في تنويع الاقتصاد الجزائري	اثر أدوات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع
الفتر	**2017-1980**	**2018-2001**	**2000-2019**	**2020-1980**
النتائج	— بينت الدراسة على وجود اثر معنوي وعكسي بين نفقات التسيير ومؤشر التنويع الاقتصادي هرشمان—هرفندال في الاجل القصير.	— للدولة دور فعال للتحول من اقتصاد يعتمد على قطاع النفط إلى اقتصاد متنوع تفعل فيه كل القطاعات الاقتصادية, الإنتاجية التى تخلق	— تعتبر السياسة المالية احد الآليات المؤثرة في التنويع الاقتصادي عن طريق توجيه الإنفاق الحكومي والضرائب او السياسيتين الانفاقية والضريبية	— وجود علاقة طردية بين نفقات التسيير والتنويع الاقتصادي. — هناك علاقة طردية بين نفقات التجهيز والتنويع

.

	-يوجد اثر ايجابي لنفقات التجهيز في تنويع هيكل الاقتصاد في الأجل القصير.	فيه قيمة مضافة ,وذلك يكون عن طريق أدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق.	نحو دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة.	الاقتصادي. — بالفسدبة للضريبة على الدخل الإجمالي فهي علاقة عكسية مع التنويع الاقتصادي. — أما بالنسبة للثابت Cوالتنويع الاقتصادي علاقة طردية.
الهدف من الدراسة	معرفة تأثير النفقات العامة بشقيها أي نفقات التجهيز والتسيير على درجة تنويع هيكل الاقتصاد الوطني	التركيز على مدى فعالية السياسة المالية في التنويع الاقتصادي	تقييم مدى مساهمة السياسة المالية)النفقات والإيرادات العامة(في تنويع الاقتصاد الجزائري	-قياس درجة التنويع الاقتصادي من خلال معامل) هرشان — هيرفندال. —قياس تأثير نفقات التسيير والتجهيز على التنويع الاقتصادي في الآجلين القصير والطويل. -قياس تأثير الضريبة على الدخل) الإجمالي على التنويع الاقتصادي في الآجلين القصير والطويل.

أسلوب المعالجة	نموذج الانحدار الذاتي الإبطاء	التحليل الوصفي للبيانات	التحليل الوصفي	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات

	الزمني الموزع ARDL			الزمنية المتباطئة ARDL

نلاحظ من خلال الجدول أعاله رقم (01),هناك تقريبا تشابه كلي بين أهداف الدارسات المحلية ودارستنا ,رغم الاختلاف في الإطار الزمني ,كذلك هناك اختلاف قليل في النتائج المتوصل إليها, ألننا ندرس اثر أدوات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي الجزائر, فالدارسة السابقة والحالية كانت لنفس البلد.

و الجدول (02) مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات غير المحلية باللغة العربية

	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي.	اثر السياسة المالية على الناتج المحلي غير النفطي في المملكة السعودية.	دراسة لأهم العوامل) المحددة للتنوع الاقتصادي وأثر على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام معادلات	اثر أدوات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات
الفترة	**2009-1970**	**2018-1989**	**2019-1970**	**2020-1980**

النتائج	بينت النتائج القياسية الاثر العكسي للتنويع على النمو الاقتصادي الإجمالي في المملكة وأثره الايجابي على النمو في القطاع غير النفطي.	أن النفقات الحكومية الجارية والرأسمالية لها تأثيرات ايجابية ذات دلالة إحصائية على الناتج المحلي الغير نفطي على المدى الطويل والقصير ومع الإبقاء على العوامل الأخرى ثابتة.	أوضحت الدارسة أن نسبة إنتاج النفط الى إجمالي الناتج المحلي هي المتغير ذات التأثير المعنوي على التنويع الاقتصادي المركب ،حيث ان زيادة نسبة قيمة إنتاج النفط الى إجمالي الناتج المحلي بنسبة 10% تؤدي الى زيادة معامل) هرفيندال هيرشمان 9.53%.	-وجود علاقة طردية بين نفقات التسيير والتنويع الاقتصادي. -هناك علاقة طردية بين نفقات التجهيز والتنويع الاقتصادي. -بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي فهي علاقة عكسية مع التنويع الاقتصادي. -أما بالنسبة للثابت Cوالتنويع الاقتصادي علاقة طردية.

الهدف من الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى قياس اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي.	تهدف هذه الدارسة إلى تقييم مدى تأثير النفقات الحكومية في الميزانية العامة للدولة على القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية	هدفت هذه الدارسة الدارسة إلى العلاقة بين التنويع الاقتصادي وإجمالي الناتج المحلى خلال خطط التنمية الاقتصادية ولتحقيق هذه الدارسة تم الاعتماد على العديد من أدوات التحليل الاقتصادي والقياسي.	هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة التنويع الاقتصادي من خلال معامل) هيرشمان — هيرفندال. -قياس تأثير نفقات التسيير والتجهيز على التنويع الاقتصادي في الآجلين القصير والطويل. -قياس تأثير الضريبة على الدخل) الإجمالي على التنويع الاقتصادي في
أسلوب المعالجة	طريقة المربعات الصغرى في التقدير	التكامل) المشترك *ECM*	باستخدام معادلات التكامل المشترك	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة

و من خلال مقارنة هذه الدارسات في الجدول أعلاه(02)رقم نلاحظ رغم اختلاف في الرقعة الجغرافية والإطار الزمني والمكاني إلا أننا نشترك في تسليط الضوء على التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية النفطية كما يوجد تشابه في متغيرات الدارسة بالرغم الاختلاف النسبي في النتائج المتوصل إليها

الجدول (03) مقارنة الدارسة الحالية مع الدارسات الأجنبية

	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.	مدى مساهمة سياسة المالية العامة في النمو الاقتصادي في الجزائر.	تأثير العوامل المالية والميزانية على التنويع الاقتصادي في الجزائر.	اثر أدوات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات
الفترة	**2015-1970**	**2019-1830**	**2015-1980**	**2020-1890**
النتائج	— بان الضرائب الغير مباشرة والنفقات المنتجة لها تأثير ايجابي على المدى الطويل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. —أما الضرائب المباشرة الدقيقة والنفقات المتكرر غير المنتجة لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.	—أن هناك علاقة سلبية بين الاستهلاك الحكومي، استثناء الإنفاق على التعليم والعسكري والنمو الاقتصادي. —من ناحية أخى، فان الإنفاق على التعليم يحفز النمو الاقتصادي. كما أن للاستثمارات العامة اثر ايجابي على النمو الاقتصادي.	— يعتمد حافز التنويع الاقتصادي على فعالية التفاعل بين سياسة الإنفاق العام والنظام المالي. — بتجسيد التكامل) بين المجالين في الإنفاق بين القطاعين العام والخاص. - إحدى الاستراتيجيات الاستثمار المصممة لتحقيق الأهداف المالية طويلة المدى سوق الأورق المالية.	-وجود علاقة طردية بين نفقات التسيير والتنويع الاقتصادي. -هناك علاقة طردية بين نفقات التجهيز والتنويع الاقتصادي. -بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي فهي علاقة عكسية مع التنويع الاقتصادي. —أما بالنسبة للثابت Cوالتنويع الاقتصادي علاقة طردية.
الهدف من	تقديم نتائج لها تأثير	تأثير السياسة	تهدف إلى تقديم	هدفت هذه الدراسة

الدراسة	ايجابي كبير لكل من الضرائب غبر المباشرة والنفقات الجارية الإنتاجية على الناتج المحلي الإجمالي في الآجل الطويل.	المالية على النمو الاقتصادي الذي يمثله الناتج المحلى الإجمالي (المتغير التابع (، وتحصيل الضرائب والإيرادات والمصروفات الحكومية كمتغيرات تفسيرية.	نتائج تأثير الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي سلبا أو إيجابا.	إلى قياس درجة التنويع الاقتصادي من خلال معامل) هيرشمان — هيرفندال. -قياس تأثير نفقات التسيير والتجهيز على التنويع الاقتصادي في الآجلين القصير والطويل. -قياس تأثير الضريبة على الدخل) الإجمالي على التنويع الاقتصادي في الآجلين القصير والطويل.
أسلوب المعالجة	اختبار جوها نس للتكامل) المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM)	نموذج قياسي	نموذج قياسي باستخدام تقنية OLS	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

نلاحظ من الجدول أعلاه رقم هناك تشابه في المتغيرات المستقلة واختلاف في المتغير التابع فياغلب الدارسات مع عدم تطابق الإطار الزمني كما اعتمدنا في دارستنا من خلال الجدول أعلاه استعمال نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL بينما استعملت الدراسات لأخرى نماذج مختلف..

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص ان الدولة تعمل من خلال سياستها الاقتصادية والمتمثلة في السياسة المالية على مجموعة من الأهداف وذلك بفضل أدواتها الممثلة في السياسة الضريبية والسياسة . وفق آلية معينة بقصد الإنفاقية إحداث توازن اقتصادي على المدى الطويل من خلال التنويع الاقتصادي في القاعدة الإنتاجيـــة.

وقد جاءت معظم الدارسات السابقة تأكد العلاقة القوية بين السياسة المالية والتنويع الاقتصادي وهذا ما سوف يتم إثباته على مستوى الجزائر في الفصل الموالي.

تمهيـد:

بهدف الإحاطة بكل جوانب الإشكالية والتي تتمحور بشكل رئيسي حول قياس اثر أدوات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة لذا سيتم تحديد كيفية انجاز هذا من خلال تحديد المتغيرات واختيار مجتمع الدارسة وعينته وكيفية تلخيص المعطيات , كذلك تحديد الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة في دارسة المعطيات والتي تمكننا من الحصول على النتائج قصد تحليلها ومناقشتها

ولذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وفـق ما يلي:

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها.

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تلعب الأساليب والأدوات المستخدمة في البحث الميداني دوراً هاماً في أهمية ومصداقية المعلومات من حيث الجمع والبحث والتحليل، مما يعطي للبحث قيمة علمية يمكن من خلالها للباحث إثبات فرضيته أو نفيها وتلخيص النتائج، قبل وعند مناقشة هذه النقطة، لا بد من التطرق إلى تطوير السياسة المالية والتنويع الاقتصادي.

المطلب الأول : واقع السياسة المالية والتنويع الاقتصادي في الجزائر

كغيره من الاقتصادات العالمية، شهد الاقتصاد الجزائري تحولات وإصلاحات مهمة من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق. وتسلط فترة هذه الدراسة الضوء على تطورات السياسة المالية التي ساهمت في التحول النوعي للاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق. وحققت تقدماً مهماً في إصلاح النظام الاقتصادي لتحقيق التنويع الاقتصادي.

الفرع الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر

أولا: تحليل تطور السياسة الإنفاقية خلال الفترة 1980-2020

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين : نفقات التسيير ونفقات التجهيز وعرفت هذه النفقات تطورا من مجموع النفقات السنوية خلال فترة الدراسة حيث تم تقسيمها إلى مراحل:

1- تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

الشكل رقم (1) تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

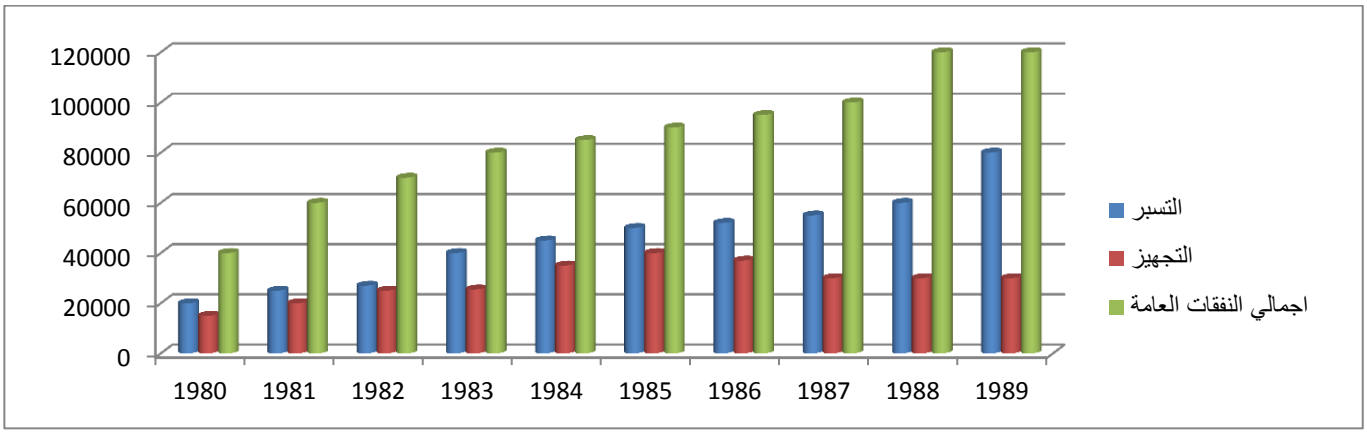

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (01)

شهدت هذه الفترة تركيز الدولة على الجانب الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة وذلك ما استدعي تخفيض نفقات كبيرة خلال الثمانيات فكانت بمعدلات نمو متزايدة حيث وصلت النفقات العامة في سنة 1985 إلى 99841 مليار دج في نفس الفترة من بداية سنة 1986 سجلت تباطؤ في زيادة النفقات

339,2 مليار دج سنة 2000 إلى 2086,3 مليار دج سنة 2022 نظرا للتوسع في برامج الاستثمار العمومي أما نفقات التسيير فقد ارتفعت من 838,9 مليار دج إلى 7573,7مليار دج نفس الشيء تم ملاحظته خلال الفترة على مستوى رصيد الميزانية الذي سجل قيما موجبة بعدما كان سالبا في فترات سابقة. هذه النتائج الإيجابية راجعة الى انتعاش في أسعار المحروقات التي وصلت إلى 827,6 للبرميل خلال سنة 2000، وتعد سنة 2004 السنة الرابعة على التوالي خلال المرحلة الأولى التي عرفت فيها المالية العامة نموا تزامن مع الارتفاع المتواصل في أسعار المحروقات إلى 836,05ارتفعت النفقات العمومية بمعدل 55,54% لفترة (2000-2004) منتقلة من 1178,12 مليار دج الى سنة 1832,5مليار دج، اما نفقات التسيير عرفت معدل نمو44,5% و يفسر ذلك إلى زيادة قوة التحويلات الجارية إلى 557,7مليار دج ونفقات المستخدمين 382,1 مليار دج بالنسبة لنفقات التجهيز ارتفعت بنسبة +84% ما يعادل أربعة أضعاف، يعود إلى تطبيق برنامج عدم الإنعاش الاقتصادي خاصة برامج التنمية الريفية و الفلاحية و إعادة بناء الهياكل و المنشآت المتضررة من زلزال 2003، 17، خلال المفترة (2001-2005) ارتفعت النفقات العامة بنسبة 68% فارتفعت من 1321مليار دج إلى 1985,9 مليار دج منها54% في نفقات التسيير التي ارتفعت من 963,6 مليار دج إلى1291,9 مليار دج، و معدل نمو 104,6% في نفقات التجهيز منتقلة من 357,4 مليار دج 694 مليار دج، يترجم هذا الارتفاع في نفقات التجهيز العمومي إلى انطلاق برنامج التكميلي لدعم النمو الذي يتكون من سبعة محاور أساسية بالإضافة إلى إعادة بناء ما تم تدميره زلزال 2003.

وخلال الفترة **(2005-20**10) سجلت نسبة نمو 9,9 11% و يفسر هذا الارتفاع إلى زيادة النفقات الجارية ب 58,5% و41,5% في نفقات الاستثمار أما خلال السنتين الأخيرتين 2009-2010 عرفت انخفاض بنسبة 1,4% و 06% على التوالي أما خلال الفترة ككل(0 201-2005) سجلت ارتفاعا يفوق 26,7 1%، ة مقارنة بالناتج الداخلي انتقلت نفقات التسيير 22,3%إلأى 22,9%، مقابل انخفاض في نفقات التجهيز من 19,4% إلى 15,2% سنة 2010، هذا التراجع المسجل من 1946,3 مليار دج سنة 2009 إلى 1829 مليار دج راجع إلى انخفاض في نفقات البنى التحتية الاقتصادية و الادارية بنسبة 29,6%، نفقات البنى التحتية الاقتصادية و الإدارية في قطاع الفلاحة و الري بنسبة 31,2%، ترجع نفقات التربية والتكوين -

10,7% و نفقات البنى التحتية الاجتماعية و الثقافية -20%، أما الارتفاع المسجل في نفقات التسيير التي انتقلت من 2300 مليار دج إلى 2683,8 مليار دج أي بمعدل نمو 6,7 1% يعود إلى الارتفاع في نفقات المستخدمين +32,7%و التحويلات الجارية 11,44%، و معاشات المجاهدين +17,2%18.

في سنة 2015 ارتفعت النفقات العامة من 6995,7 مليار دج إلى 7656,3 مليار دج وهوما يمثل نسبة 09,4% كانت نسبة مساهمة نفقات التجهيز منها أكثر من 81%، مقارنة بالناتج الداخلي ارتقت إلى 1 ,46% وهي أكثر من سنة 2014بلغت 40,6% ، إلا ان نفقات التسيير عرفت معدل ارتفاع ضعيف +2,7% منتقلة من 4494,3 مليار دج إلى 4617مليار دج وهذا ناجم عن انخفاض في مبلغ التحويلات ب -68,2 مليار دج، على عكس ذلك نفقات التجهيز سجلت معدل نمو +21,5% مقارنة بسنة 2014 و 18% نسبة إلى الناتج الداخلي بمبلغ 3039,3 مليار راجع ذلك أساسا في ارتفاع نفقات البنية الاقتصادية والإدارية بمبلغ 214,2 مليار دج وقطاع السكن 187,4 مليار دج نفقات قطاع المناجم والطاقة 114 مليار دج محتلة آخر المراتب بمعدل نمو2,69%، وفي مقدمتها مخصصات قطاع السكن بنسبة تفوق 20% في سنة 2017 ارتفعت النفقات الإجمالية بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 01,3% بعدما تراجعت بنسبة 4,7% [1] سنة 2016 حيث قدر مبلغها 7389,3 مليار دج مقابل 7297,5 مليار دج سنة 2016 مقارنة بالناتج الداخلي تراجعت نسبتها إلى 39,1% بعدما سجلت 41,9% سنة2016، هذه الزيادة كانت في نفقات التسيير التي ارتفعت من 4585,6 مليار دج إلى 4757,8 مليار دج بنسبة 03,8% في حين تسجيل تراجع في نفقات التجهز بنسبة 03%،الذي يعد للمرة الثانية بعد 2016التي سجلت معدل تراجع - 30,21%، يعود هذا إلى الانخفاض في نفقات التجهيز باستثناء مخصصات قطاع السكن وبند النفقات الأخرى.

الارتفاع المسجل في نفقات التسيير لسنة2019 والمقدر ب +246,91 مليار دج بسبب ارتفاع معاشات المجاهدين وأجور المستخدمين بينما تم تسجيل تراجع في فوائد الدين العام، أما الانخفاض المسجل في نفقات التجهيز العمومي نظرا لتراجع الغلاف المالي المخصص لقطاعي الري والزراعة -25,2 مليار دج، التربية والتكوين -1 ,40 مليار دج، السكن -78,47 مليار دج.2

تراجعت إجمالي النفقات العامة بنسبة -10,8% سنة 2020 نظرا لتراجع نفقات راس المال بنسبة -33,5% اما النفقات الجارية ارتفعت بنسبة +2,3% زيادة عن ارتفاع معاشات المجاهدين والمستخدمين شهدت فوائد الدين العام ارتفاعا هي الأخرى بنسبة +50, 7%.[3]

الشكل رقم **(01):** هيكل نفقات التسيير للفترة **2000-2020**

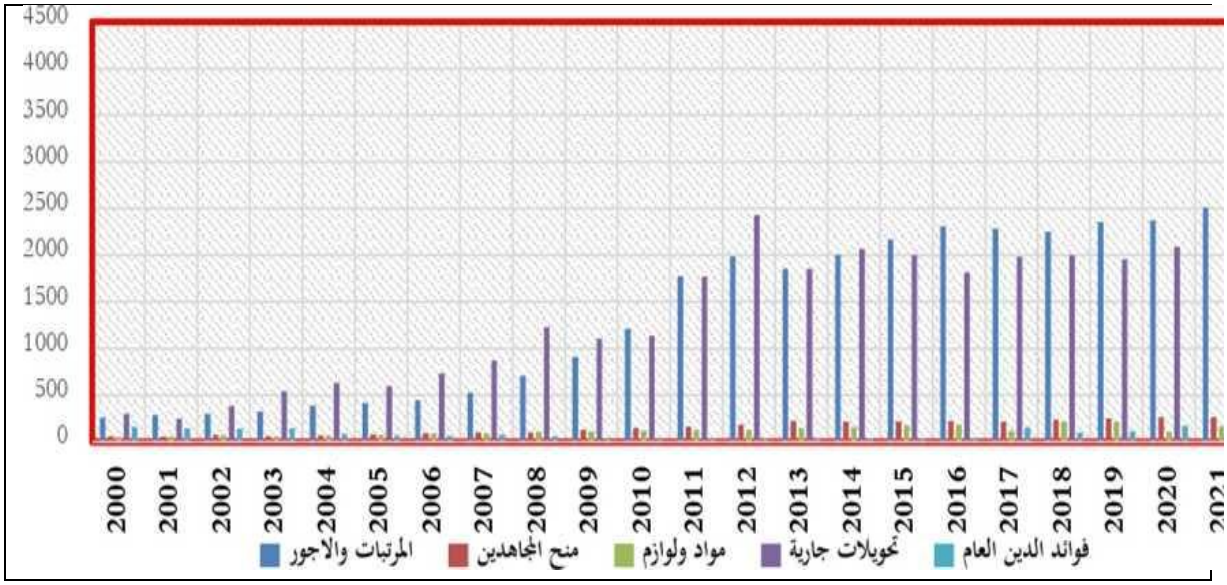

الوطني، وصندوق دعم تشغيل الشباب، تم تليها نفقات المستخدمين بنسبة 40% في المتوسط منتقلة من 261,1مليار دج إلى 2286,1 مليار دج بمعدل نمو متوسط 14,36% و تزامن ذلك مع مراجعة النقطة الاستدلالية للأجور و نظام التعويض بالأثر الرجعي لمختلف موظفي القطاع العمومي و خاصة منذ سنة 2008 نتيجة لاعتماد استراتيجية ترقية التشغيل ومحاب ة البطالة ومراجعة كذلك الاجر الوطني الأدنى الذي انتقل من 6000 دج سنة 1999 إلى 18000دج سنة 2012، و 20000بداية من جوان 2020، كذلك العلاوات ومختلف المنح ودفع المستحقات المتعلقة بالأنظمة التعويضية، بالإضافة إلى التكفل بحاملي الشهادات من طرف مختلف الأجهزة "الوكالة الوطنية للتشغيل، مديرية النشاط الاجتماعي" ،أما بقية النفقات كانت نسبها قليلة كتسديدات الدين العمومي ومعاشات المجاهدين.

الجدول رقم (03): تطور هيكل نفقات التجهيز للفترة 2013-2022 الوحدة (%)

	البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	التربية والتكوين	البنى التحتية الاقتصادية والإدارية	الفلاحة والموارد المائية	المناجم والطاقة (كهربة و توزيع الغاز)	نفقات التجهيز
2013	6,1	10,8	37,2	14,4	0,15	
2014	4,5	7,7	32,7	11,6	4,5	
2015	4,5	7,5	34	10	3,8	
2016	5,7	7,1	41,5	8,7	0,99	
2017	4,2	5	35,5	7,9	0,97	
2018	4,67	5,13	*2,78*	9,04	1,97	
2019	3,17	5,96	43,67	9,13	0,72	
2020	3,43	3,82	42,36	6,75	0,57	
2021	3,06	5,02	55,13	10,58	0,59	
2022	5,23	7,63	33,09	9,22	1,06	

السكن	13,5	17,1	20,3	16,5	20,4	19,06	18,06	20,35	23,05	14,33
نفقات أخرى	10,9	16,3	13,1	12,9	20	8,81	1417	17,64	10,44	17,00

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات مختلفة

من خلال الجدول يظهر ان القوة النسبية لإجمالي نفقات البنى التحتية (الاقتصادية، الإدارية) تحتل المرتبة الأولى بلغت في المتوسط 38,30%، عرفت اعلى مستوياتها سنة 2021 بمبلغ 913,3 مليار دج بمعدل نمو +14% مقارنة بسنة 2021 بزيادة قدرها 111,2 مليار دج، تم تليها نفقات السكن بنسبة 18,27% عرف اعلى مستوياته سنة 2021 بزيادة قدرها +5,4 1% ما يعادل 59,2 مليار دج، ثم تليها النفقات المختلفة بنسبة 14,13% ، ونفقات الفلاحة بنسبة 09,73%، في عرفت باقي أنواع النفقات أهمية قليلة من حيث القيمة على غرار نفقات الطاقة التي عرفت قيما معتبرة سنوات 2014، 2015، وفي سنة 2022 اين بلغت نسبة النمو +90,9% منتقلة من 11,53 مليار دج الى 22,02 مليار دج،[21]

الفرع الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

أن اهتمام الجزائر بالتنويع الاقتصادي لسياسة تهدف إلى المساهمة في النمو المستدام وذلك من تنويع مصادر الدخل والإنتاج والتوسع في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية خاصة في السنوات الأخير واهتمامها بالقطاعات الإنتاجية وعلى رأسها الفلاحة الصناعة والخدمات. لكن هذا الاهتمام كان أكثر فاعلية مع بداية مرحلة الانتعاش الاقتصادي سنة 2000 بالرغم أن في منتصف الثمانينات كان هناك اهتمام أيضا عندما حدث تقلبات في أسعار البترول وعلى هذا الأساس تم اختيار هذه المرحلة لمعرفة أهم الفترات التي كانت فيها مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية.[22]

la Banque d'Algérie,"**EvolutionEconomiqueetMonétaireenAlgérie" ,** Rappor annuel, 2004-

1- بنك الجزائر،" التطور الاقصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2010"، جويلين 2011، ص: 80-3[8]

1- بنك الجزائر،" التطور الاقصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2015"، نوفمبر2016، ص: 81-83

2-- بنك الجزائر،" التطور الاقصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2017"،جويلين2018، ص: 63-65

2- بنك الجزائر،التطور الاقصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2019"، ديسمبر 2020، ص: 71-73

3---بنك الجزائر،التطور الاقصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2022"، وتمبر 2023، ص: 99

ولهي بوعلام، "ملامح النظام الصريبي الجزائري في ظل التحديات الاقصادية"، مقال منشور بمجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد رقم12، 2012، ص: 139-144

21

22

أولا: مساهمة القيمة المضافة للنشاطات الإنتاجية الناتج المحلي الإجمالي

يعتمد تحليل تنويع الناتج المحلي على مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية الرئيسية الثلاث الصناعة والخدمات وبدورها تم الاعتماد على قطاعات فرعية لهاته القطاعات الإنتاجية التي تم توزيع الناتج المحلي الإجمالي عليها وهي سبعة قطاعات فرعية وهما: الفلاحة والصيد البحري، الكهرباء والغاز ، أنشطة التصنيع البناء، التجارة والنقل والاتصالات والخدمات

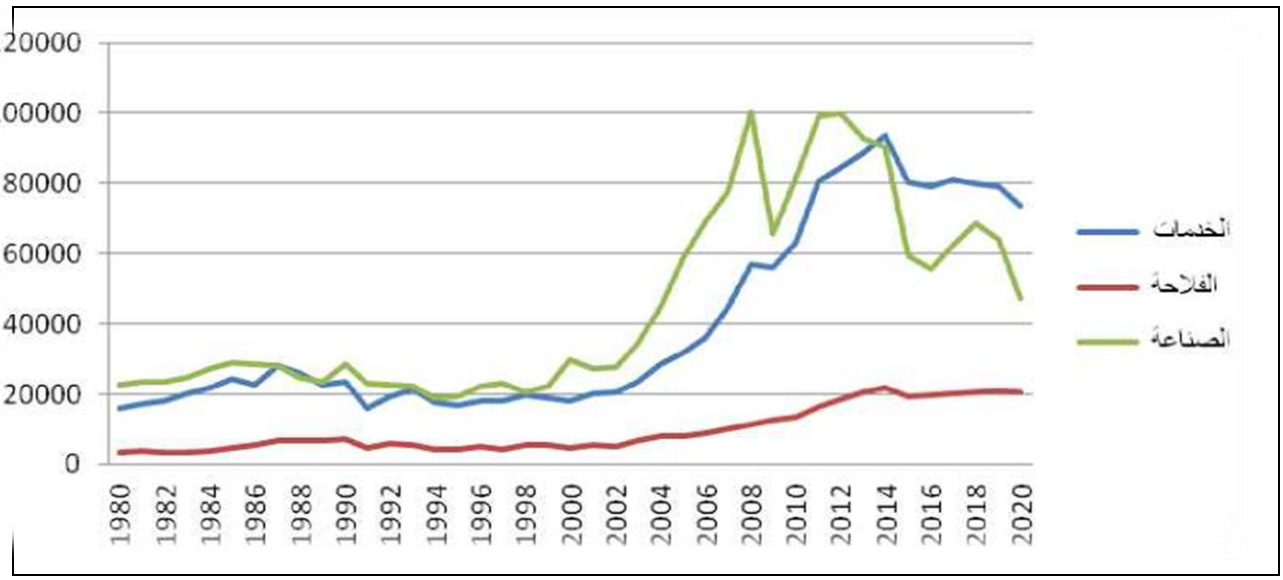

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (3)

من خلال المنحنى أعلاه رقم (9) والقيم في الملحق رقم (3) يتبين لنا أن قطاع الصناعة هو المساهم الأول مقارنة مع قطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي بعد قطاع المحروقات خاصة وان الدولة أولت اهتمام كبير بهذا الجانب بعد الاستقلال وخاصة الصناعات الثقيلة وذلك من خلال المنحنى الذي يوضح تطور القيم المضافة بقيم معتبرة من سنة 1980 بقيمة 22730 مليون دولار وصولا الى 28792 مليون دولار سنة 1985 و 28372 مليون دولار في سنة 1986 وبالتالي احتلت مكانة محترمة في مساهمتها في الناتج المحلي في بداية الثمانينات لكن بدأت تتراجع خلال التسعينات والدليل على ذلك التذبذب الظاهر في المنحنى بين الصعود والنزول في قيم المساهمة خلال الملحق رقم (3) وتبقى على هذه الحال حتى تسجل أعلى قيمة لها في سنة 2008 6100242 مليون دولار وتستمر بين الانخفاض والارتفاع حتى سنة 2020 ، مقارنة مع قطاع الخدمات حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم (9) أن مساهمته في الناتج المحلي في السنوات الأولى في تزايد مستمر ومتواصل بقيم لها وزن في الناتج المحلي لترتفع أكثر في سنة 2008 حيث سجلت قيمة ب 57089 مليون دولار لتصل في سنة 2020 إلى قيمة تقدر ب73521 مليون دولار ، لان

الدولة أولت اهتمام كبير لهذا القطاع حيث أصبح كأحد أهم النشاطات الاقتصادية، عكس الفلاحة حيث نلاحظ من الشكل أعلاه رقم (9) والقيم الملحق رقم (3) أن القيمة المضافة للزراعة مقارنة بالناتج المحلي ضعيفة جدا طوال السنوات من سنة 1980 الى سنة 2020 ، حيث سجلت في سنة 1980 قيمة تقدر ب 3402 مليون دولار وفي سنة 2020 قيمة بـ 20756 مليون دولار هذا ما يوضحه الشكل أعلاه انه منخفض القيم مقارنة مع القطاعات الأخرى أي أن الفلاحة لم تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي بالقدر الكافي رغم كل هذه السنوات وكل المشاريع التنموية وتطور وسائل الإنتاج وكل السياسات المنتهجة من طرف الدولة.

ثانويا قياس التنويع في النشاطات الإنتاجية

الشكل رقم (10): قياس التنويع في النشاطات الإنتاجية

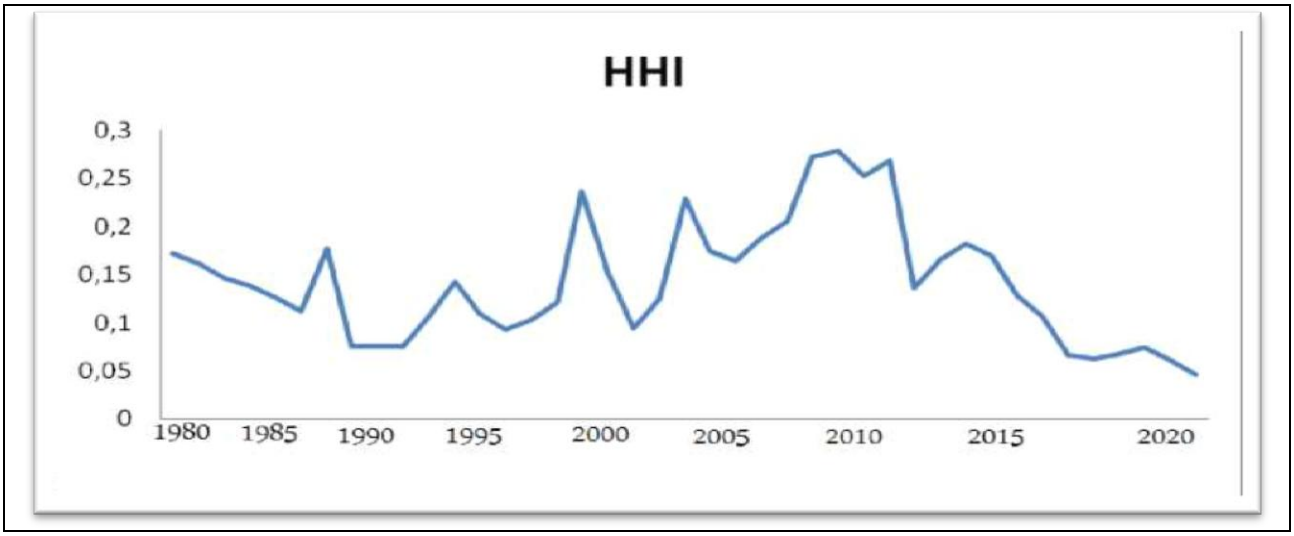

من الشكل أعاله تبرز نتائج معامل هيرشمان- هرفندال انخفاضا في درجة تنويع الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية 1987 إلى 1989 وهي الفترة التي شهدت أزمة النفط 1986 حيث انخفضت قيمة المؤشر إلى 0.074 وهي اقرب إلى الصفر ألنه كلما اقتربت القيمة إلى الصفر دلت على انه هناك تنويع في الناتج المحلي , ليعود للارتفاع بداية من سنة 2003 إلى غاية 2008 وهي الفترة المقابلة للطفرة النفطية أي ارتفاع أسعار النفط هذا ما يظهره المؤشر من ارتفاع في قيمته 0.18 ليصل إلى 0.26 وهي قيمة تقترب إلى الصفر دلت على انه هناك تنويع في الناتج المحلي, لكن في سنة 2009 نلاحظ انخفاض المؤشر إلى 0.13 و العودة إلى التنويع في الناتج المحلي وهي السنة التي شهدت الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول, بعد هذه السنة عادت أسعار النفط في ارتفاع بسرعة ورجع معها ارتفاع مؤشر هرشمان- هرفندال ليصل إلى 0.18 مرة أخرى مع االزمة النفطية الاخيرة سنة 2014 حيث انخفضت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام وبدا المؤشر في الانخفاض إلى 0.06 سنة 2015 واستمر في الانخفاض إلى غاية 0.04 في سنة 2020 لان الأزمة انعكست على الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الجزائر خاصة , لكن هذا الانخفاض في المؤشر يدل على تحسن مستوى التنويع في القاعدة الإنتاجية .

.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

لتحقيق الأهداف المرجوة من الدارسة البد من الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بكل من مجتمع وعينة

الدارسة , وكذا طبيعة متغيراتها, بالإضافة إلى الأدوات والبرامج الإحصائية والقياسية المستخدمة لحساب النتائج.

أولا: البرنامج المستخدم في الدراسة

تعددت البرامج المستخدمة في تطبيق منهجيات الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية لفهم الظواهر الاقتصادية وتفسيرها ،حيث تم في هذه الدراسة الاعتماد على برنامج **EVIEWS12** .

ثانيا: وصف متغيرات الدراسة

ولغرض دراسة اثر أدوات السياسة المالية المتمثلة في أهمها السياسة الانفاقية بشقيها نفقات التسيير والتجهيز وأيضا السياسة الضريبية من خلال الجباية العادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على استخدام بيانات سنوية للفترة **1980-2020** تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات **ONS** و إحصائيات موقع (اونكتاد) **unctad**.

و تماشيا مع التوجيهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع **ARDL**.

1- متغيرات النموذج: وفقا للهدف من تقدير هذا النموذج المتمثل في تحليل وقياس اثر أدوات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات أي التركيز على القطاعات الإنتاجية , ثم تحديد المتغيرات المستخدمة وهي:

- **المتغير المستقل:**

- نفقات التسيير و يرمز لها **GG**.

- نفقات التجهيز **GE**.

- الضريبة على الدخل الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات **IRG**.

- **المتغير التابع:** درجة التنويع الاقتصادي والذي يرمز له بالرمز **HHI** ,ويعبر عليه بالمؤشر المركب لهرشمان – هرفندال.

و عليه تكون معادلة النموذج وفقا للصيغة الآتية:

$$HHI=f(GG , GE , IRG)$$

وقبل إجراء الاختبارات على السلسلة المدروسة قمنا بإدخال اللوغاريتم النيبيري على المتغيرات الدراسة ,وجعل العلاقة خطية بين المتغيرات وبغرض قياس تأثير أدوات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي للجزائر خارج قطاع المحروقات ,بغرض تفادي المشاكل القياسية وتم ترميز المتغيرات كالتالي:

$$LnHHI = LnGG + LnGE + LnIRG + C + \varepsilon_t$$

LNGG: لوغاريتم نفقات التسيير.

LNGE: لوغاريتم نفقات التجهيز.

LNIRG: لوغاريتم الضريبة على الدخل الإجمالي.

LNHHI: لوغاريتم مركب التنويع الاقتصادي.

2-الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج ARDL

تم تمثيل متغيرات الدراسة بيانيا والمتمثل في لوغاريتم مركب هرشمان-هرفندال للتنويع الاقتصادي ولوغاريتم نفقات التسيير ولوغاريتم نفقات التجهيز ولوغاريتم الضريبة على الدخل الإجمالي كما يلي:

الشكل رقم(11): الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج ARDL

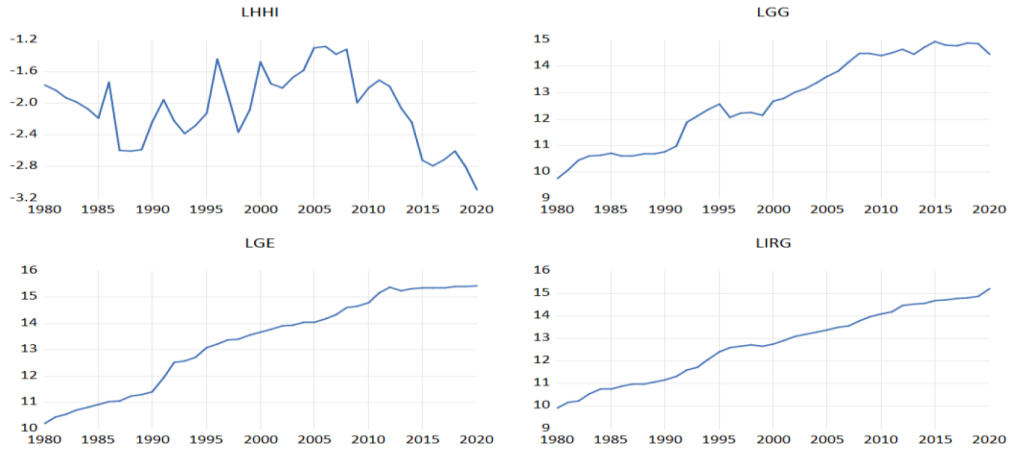

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS12

يتضح من خلال الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية محل الدراسة وجود تذبذبات في هذه السلاسل مما يدل على أنها قد تحتوي على اتجاه زمني ، وبالتالي قد تكون غير مستقرة عند المستوى ، تستعدي دراسة استقراريتها .

ثالثا: الأدوات القياسية المستعملة في الدراسة

1-استقرارية السلاسل الزمنية: تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية خطوة أولية لابد القيام بها ذلك لعدة أسباب نذكر منها[1]:

-**إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة:** فهذا يعني أنها ستمكننا بدراسة الظاهرة قيد فترة الدراسة الحالية فقط ، مما يجعل السلسلة الزمنية تدور في حلقة معينة ،كما انه لا يمكننا تعميم النتيجة على فترات زمنية

[1] Gujarity , «**ECONOMETRICS BY EXAMPLE**». McDraw-hill, USA D(2012). **P 216**.

أخرى ، ولا نستطيع استخدامه في أغراض التنبؤ ذلك لان السلسلة الزمنية الغير مستقرة ، ستكون ذات قيمة عملية ضعيفة جدا ، بالإضافة إلى هذا قد نقع في مشكلة الانحدار الزائف أين يكون لدينا معامل تحديد R^2 مرتفع ، وقيمة إحصائية ستيودنت **T** تعطي نتائج معنوية ، ولكن النتيجة قد لا يكون لها معنى اقتصادي ،هذا يأتي من أن نتائج الانحدار قد لا تكون متسقة مما يجعل نتائج الاختبارات الإحصائية غير الصحيحة ؛

–أما السلاسل الزمنية المستقرة تكون الصدمات مؤقتة و تأثيرهم عبر الزمن سوف يتلاشى كما تعود لقيم المتوسط في المدى الطويل؛

ولمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية يمكن أن يتبين لنا ذلك من خلال المنحنى البياني ، او التطرق إلى استخدام اختبارات الكشف عن جذر الوحدة ، حيث تساعدنا هذه الاختبارات في تحديد الطريقة الملائمة لجعل السلسلة مستقرة ومن اجل فهم هذه الاختبارات لابد من التفريق من معرفة أنواع النماذج غير المستقرة.

1–1–1انواع النماذج الغير مستقرة: ونميز بين نوعين من النماذج المستقرة نذكرها كالآتي[1]:

– **النموذج TS «Trend stationary»** :هذه النماذج يكون متوسط الحسابي $E(y_t)$ مرتبط بالزمن وتأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى ، ويكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t \dots\dots (1)$$

حيث يمثل ε_t : تشويش ابيض

وبإمكاننا أن نجعل هذه السلسلة مستقرة وذلك بقدير المعالم $\hat{a}_0$, $\hat{a}_1$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ، وطرح المقدار $\hat{a}_0+\hat{a}_1$ من Y_t ، أي: $Y_t-\hat{a}_0+\hat{a}_1$,

–**النموذج «Differencystationary» DS** :هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية stochastic ، وتأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2)$$

ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات كما يلي:

$$\Delta dyt = ß + \varepsilon t$$

[1] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات**–، الطبعة الأولى، دار الحامد ،الجزائر،(2011) ، ص ص 207– 208.

ß : ثابت و d:درجة الفروقات

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج أي أن **d=1** ونكتب من الشكل :

$$\Delta yt = ß + \varepsilon$$

1-1-2 اختبار استقرارية السلاسل: ونقول عليه أيضا اختبار جذر الوحدة k نفترض نموذج من الشكل **AR(1)** لسلسلة أحادية على الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (3)$$

ε_t : حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه: وسط حسابي معدوم، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ او التشويش الأبيض).

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد ، وإذا حدث هذا في الواقع فان ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة ، أي عدم استقرار بيانات السلسلة حيث يوجد هناك اتجاه زمني في البيانات ، ولذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية:

$$Y_t = \varphi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (4)$$

حيث تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيم **ø**

الحالة الأولى: السلسلة **Xt** مستقرة ، والمشاهدات الحالية لها وزن اكبر من المشاهدات الماضية.

الحالة الثانية: ø=1 السلسلة **Xt** غير مستقرة ، والمشاهدات الحالية لها نفس وزن المشاهدات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.

الحالة الثالثة: |ø|>1 السلسلة **Xt** غير مستقرة ، وتباينها يتزايد بشكل أسي مع (t) والمشاهدات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالمشاهدات الحالية.

وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساوي للوحدة بسلسلة السير العشوائي « **random walk time series**» وهي احد الأمثلة لسلسلة غير ساكنة.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة (4) بعد طرح من طرفيها Y_{t-1} نتحصل على المعادلتين التاليتين:

$$\Delta Y_t = (\varphi - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (5)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (6),$$

حيث يمثل لنا $\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ و $\gamma = \emptyset - 1$ الان يصبح لدينا الفرضيات كالآتي:

$$\begin{cases} H_0 : \gamma = 0 \\ H_1 : \gamma \neq 0 \end{cases}$$

فإذا تحققت فرضية العدم أي ثبت أن $\gamma = 0$ ، فان السلسلة الأصلية تكون غير مستقرة ،ومعنى هذا $\varepsilon t = \nabla Yt$، وإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة ، فان السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى «**intergrated of order1**» ونرمز لها $I(1)$ أما إذا كانت السلسلة ساكنة او مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) ، فان السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية ونرمز لها $I(2)$ وهكذا ، أما إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة او ساكنة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر او عند المستوى ونرمز لها $I(0)$.

ويوجد العديد من الاختبارات للكشف عن جذر الوحدة في السلاسل الزمنية ومن أهم هذه الاختبارات نذكر منها الآتي:

1-2-1-1 اختبارات ديكي فولر(Dickey fuller 1979): ويعتمد هذا الاختبار على ثلاث عناصر والمتمثلة كالآتي:[1]

*صيغة النموذج؛

*حجم العينة؛

*مستوى المعنوية؛

ويستخدم في إجراء هذا الاختبار ثلاث نماذج مختلفة تمثل في :

✓ **النموذج الأول:** وهذا النموذج خالي من حد الثابت ومتغير الاتجاه الزمني ، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad Y = \varphi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (7)$$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** ، مكة المكرمة، (2004)، ص 652.

✓ **النموذج الثاني:** وهذا النموذج خالي من متغير الاتجاه الزمني ،ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad Y_t = \varphi Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots\dots(8)$$

✓ **النموذج الثالث:** ويحتوي هذا النموذج على كل من الثابت ومتغير الاتجاه الزمني ، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad Y_t = \varphi Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \dots\dots(9)$$

ولإجراء اختبار *DF* وتحقق من فرضية العدم H_0 والتي تعني المتغير له مسلك عشوائي ، بينما الفرضية الثانية فتعني انه مستقر، حيث تقوم هذه الطريقة على تقدير المعالم ø ،ونرمز لها بالرمز ˆøللنماذج الثلاثة بعدما نقوم بحساب $t_{ø}$ˆ الذي يمثل اختبار ستيودنت وبتقدير صيغة النموذج الأول نتحصل على المعادلة التالية:

$$t_{\hat{\varphi}} = \frac{\hat{\varphi}}{\hat{\sigma}_{\hat{\varphi}}} \dots\dots\dots(10)$$

وبعدها نقارن قيمة المحسوبة بالجدولية فنأخذ القرار حسب الحالتين التاليين:

- **الحالة الأولى:** إذا كانت $t_{ø}$ˆ المحسوبة < tøˆ الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل وبالتالي تكون السلسلة ساكنة او مستقرة.
- **الحالة الثانية:** إذا كانت $t_{ø}$ˆ المحسوبة > t ø̂ الجدولية نقبل فرضية العدم وبالتالي تكون السلسلة غير ساكنة أو غير مستقرة . ويجب أن نراعي هنا أننا نقارن القيم المطلقة لكل من t المحسوبة و t الجدولية بغض النضر عن الإشارة.

ومن عيوب اختبار ديكي –فولر **(DF)** ، لا يصبح ملائما إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي ، أو ما يمسى بالارتباط التسلسلي «**serial correlatio**», وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة ، وعندئذ نلجأ لاستخدام اختبار أخر يسمى اختبار ديكي – فولر الموسع«**augmented dickey–fuller(ADF)** ».

2-1-2اختبار ديكي–فولر الموسع«augmented dickey–fuller(ADF) »: طور ديكي وفولر 1981 اختبار يسمى باختبار ديكي–فولر المطور(ADF) وهو يحمل نفس خصائص (DF)، إلا انه يختلف معه في طريقة التقدير فهو يقترح تعديل لاختبارات متباطئات إضافية للمتغير التابع من اجل التخلص من الارتباط الذاتي ، وطول المتباطئات في النماذج الثلاث يتحدد بمعيار اكيك « *information*

citerionsakaike» وشوارتز «citerionsschartzbayesian » إذ يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية$\Delta Yt - j + 1$ ، ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي ، كما انه يرتكز على فرضية |Ø|<1 ، ويعتمد في عميلة التقدير على طريقة المربعات الصغرى[1].

2-1-2- 3اختبار فليبس وبيرون (1988)« phillios and perron test» : واعتمد الباحثان في هذا الاختبار على نفس التوزيعات المحدودة لاختبار *DF* و *ADF* ، كما أن هذا الاختبار يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء ،في حين نجد أن اختبار *ADF* مبني على افتراضات أن حد الخطأ مستقل إحصائيا ، ويتضمن ثابت. ولهذا السبب عند استخدام اختبار *ADF* يجب التأكد من أن حد الخطأ غير مرتبط وانه يتضمن تباين ثابت ، أما اختبار *PP* فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية[2].

2-تعريف منهجية تقدير مقاربة الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع « *Autoregrssive distributed Lag* ARDL « *طور كل1996* ,Pesaran and al ,(Pesaran anShin1995) عوضا عن دراسة التكامل وفقا لاختبار جوهانسن ونماذج تصحيح الخطأ (ECM) Pesaran(1997) بحيث تسمح هذه المقاربة بتقدير العلاقة قصيرة الأجل بغض النظر عن شرط تساوي درجات تكامل السلاسل ((*i*(*0*).*i*(**1**)) و عدم تساوي درجة تكامل السلاسل الزمنية إلى *I(2)* ، حيث يعطي لنا الشكل العام لنموذج (**ARDL(p,q1 ,q2** في حالة وجود متغيرين تفسيرين كما في المعادلتين التاليتين[3]:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} + \cdots + \alpha_p Y_{t-p} + \beta_0 X_{1t} + \cdots + \beta_{q1} X_{1t-q1} + \gamma_0 X_{2t} + \cdots + \gamma_{q2} X_{2t-q2} + \varepsilon_t \ldots\ldots (11)$$

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \beta_i X_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \gamma_i X_{2t-k} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

و لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك طور كل من 2001 *Pesaran et al*,في منهجية القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للمبطئات الموزعة*(ARDL)* ، منهجية حديثا في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد*(UFCUM)* ، إذ تعتمد هذه الطريقة على القيم الماضية للمتغيرات في عملية التقدير وتعرف

---

[1]Regis Bourboynais, «**Manual Et exercices Corrigés En econométrie** », 3eme Edition, DUNOD, paris, (2000) ,P231.

[1] محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

[2] Pesaran, M, Shin, Y. «**An autoregressive distributed lag modelling approach to cointegration analysis**», econometrics and economic Theory in the 20th Century: the ragnarfrisch Centennial Symposium, (March 3–5, 1995), (1999), pp18–31, doi: 10.1017/CCOL52163323.

هذه الطريقة بمنهج اختبار الحدود *bounds Test* ، حيث يتم صياغة نموذج *UECUM* ضمن إطار نموذج *ARDL* وبافتراض وجود متغيرين لا متغير تابع و *X* متغير مستقل تتحصل على الصيغة الدالية التالية[1]:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \beta_j \Delta X_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \gamma_k \Delta X_{2t-k} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{1t-1} + \lambda_3 X_{2t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (13)$$

اين تمثل كل من: γ_1 و γ_2 و γ_3 معلمات علاقة طويلة المدى، بينما تمثل كلαو β و γ معلمات علاقة قصيرة المدى، وتكون معلمة المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة اما α_o الجزء القاطع، ε_t أخطاء الحد العشوائي. كما يتم التعبير عن المعلومات الطويلة المدى في نموذج *ARDL* ، وذلك بإيجاد معامل الأثر الطويل المدى المتغير المستقل، وهو عبارة عن حاصل قسمة معامل هذا المتغير المبطئة لفترة واحدة مضروبا في إشارة سالبة على المعامل المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة[2]، فنتحصل على المعادلة التالية[3]:

$$b = \frac{-\lambda_2}{\lambda_1} \dots\dots\dots\dots (14)$$

وبهذا يصبح نموذج العلاقة الطويلة الآجل كما يلي:

$$Y = \frac{-\alpha}{\lambda_1} + \frac{-\lambda_2}{\lambda_1} X_t \dots\dots\dots (15)$$

وتتمكنا كذلك هذه المقاربة إلى إمكانية تطبيقها باستعمال سلاسل زمنية قصيرة، أي في حالة وجود عدد المشاهدات قليل أقل من 30 مشاهدة عكس نموذج تصحيح الخطأ أو التكامل المشترك لجوها نسن، إضافة إلى كونها تسمح بتقدير ديناميكية المدى القصير والمدى الطويل في أن واحد كما تُمكن هذه المقاربة للمتغيرات من اخذ درجات تأخير مثلى مختلفة[4].

---

[1] Pesran, M. Shin, Y& Smith R.«**bounds testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**», Journal of Applied Economic, (2001), 16.

[2] مجدي الشوربجي ، **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**"، مجلة شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد6، (2007) ،ص 156.

[3] عماد الدين أحمد المصبح، " **تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام متحتى أرمي وأسلوب**"**ARDL** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القصيم السعودية، المجلد 7 العدد1، (2013)، ص 45. متوفر على الرابط:
.https://platform.almanhal.com/Reader/Article:s9631

[4] أميرة بحري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000/2014**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر (2017)، ص215.

2-1 خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL: بناء على ما تم لنا ذكره سابقا تتمثل لنا الخطوات المتبعة في عملية التقدير كالتالي:

2-1-1 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: وتعد خطوة أولية وضرورية لابد القيام بها قبل عملية التقدير نموذج، وذلك باستعمال اختبارات الجذر الوحدة للكشف عن درجة استقرارية السلاسل الزمنية هل هي متكاملة عند I(0) أو I(1) او ما بين الدرجة واحد والصفر، وأنها لا تتعدى درجة التكامل من الدرجة الثانية I(2).

2-1-2 تحديد درجة الابطاء النموذج: حتى يتم تقدير النموذج الرياضي لابد من اختيار درجات التأخير الملائمة لكل متغيرة وفقا لمعايير AKAIC (AIC) و SCHWART (SC) إذ يتم اختيار طول الفترة طبقا لأصغر قيمة لكل من المعيارين.

2-1-3 اختبار الحدود (Bounds test) :ليتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقا لمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، لابد من المرور عبر اختبار الحدود **(Bounds test)** لمعرفة ما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأمد بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة[1].

وتقوم نتائج اختبار الحدود (**bounds test**) على اختبار صحة الفرضيتين التاليتين:

- **H0:** عدم وجود علاقة طويلة الآجل
- **H1:** وجود علاقة طويلة الآجل

ويتم رفض فرضية العدم إذا ما كانت إحصائية فيشر المحسوبة أقل من الحد الأعلى للحدود الموضوعة.

2-1-4 تقدير النموذجARDL : فمن خلال هذا التقدير تتحصل على نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد، والعلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى في أن واحد، حيث يمكنا بتقدير نموذج سواء في المدى الطويل ثم المرور بالمدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ أو العكس.

3-1 االختبارات تشخيص النموذج: وتعتبر هذه الاختيارات اختبارات ثانوية، والغرض منها هو التأكد من أن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية ومن بين هذه الاختبارات تذكر منها الآتي:

-**اختيارBreusch-Godfrey** : ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج، والذي بدوره يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من الدرجة أكبر من الواحد والإجراء هذا الاختبار هناك ثلاث طرق تذكرها كالأتي:

- ✓ تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي ε_t.

[1] رضا حمزة بوجانة، وأخرون، "محددات الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نماذج (ARDL) خلال الفترة (1970-2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات جامعة غرداية ، المجلد 11، العدد 2، (2018) ،ص 102 .

✓ تقدير المعادلة الوسطية التالية:

$$\varepsilon_t = \beta_0 + \beta_{t1}X_{t1} + \cdots + \beta_k X_{tk} + \rho_1\varepsilon_{t-1} + \rho_2\varepsilon_{t-2} + \cdots + \rho_p\varepsilon_{t-\rho} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

مع العلم أننا ستفقد ρ باستعمال هذه المعادلة، وبعد عملية التقدير تقوم بحساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2.

نختبر فرضية استقلالية الأخطاء $H_o: \rho_1 = \rho_2 = \ldots = 0$ إذ يتم لنا اختبار هذه الفرضية من خلال حساب إحصائية LM والتي قيمتها تساوي $R^2 \times (n - p)$ والتي تتبع التوزيع x^2 بدرجة حرية ρ فإذا تحصلنا على قيمة LM أكبر من (P) فإننا ترفض فرضية العدم Ho[1].

-**اختبار Breusch-Pagan-Godfrey**: وقد تم تقديم هذا الاختبار عام 1989، وهو يقوم على الكشف مشكلة عدم ثبات التباين الحد العشوائي Heteroscedasticity، والتي تتمثل في تغير الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري أي أن هناك ارتباط بين الحد العشوائي والمتغير التقسيري. وبالتالي الإخلال بإحدى الافتراضات الأساسية لعمليات التقدير بطريقة المربعات الصغرى والمتمثل في ثبات تباين الحد العشوائي والذي يطلق عليها Honoscedasticity. وباختلال هذا الافتراض يجعل من عملية التقدير **OLS** تتصف بعدم الكفاءة، وإن كانت تتصف بعدم التحيز والاتساق، ويعد اختبار Breusch Pagan Godfrey إحدى الاختبارات المستعملة في الكشف عن هذا المشكل، والذي يعتمد بدوره كذلك على فكرة مضاعف لاغرانج ، حيث يقوم بتقدير ما يسمى بالانحدار المساعد، وذلك من أجل اختبار مدى وجود علاقة جوهرية بين e_t^2 والذي يمثل تباين الحد العشوائي والمتغير X_t والتي تمثل بعض أو كل المتغيرات التفسيرية في النموذج، فبعد عملية التقدير نتحصل على القيمة $\frac{e_t^2}{\delta^2}$ ويتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على:

$$H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 \ldots = \alpha_p = 0$$

وبمقارنة القيم المقدرة لمجموع مربعات الانحدار بإحصائية $X^2_{\rho,\alpha}$ فإذا كانت اقل نقبل فرضية العدم وبالتالي لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين والعكس صحيح[2].

للمزيد من التفصيل انظر إلى كل من:

[1]–Breusch – **Testing for autocorrelation in dynamic linear models, Australian Economie Papers**, Vol.17. 1 (1978).

[2]–Godfrey; 1.C. **Testing for higher order serial correlation in regression equation when the regression equation when the regressors contain lagged dependant variables**, econometrica(1978), Vol 46.

– **اختبار« Ramsey RESET »:** ويعد هذا الاختبار من بين الاختبارات الكشف والتشخيص عن الأخطاء، والتي تؤدي بدورها على التعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج ، فحسب Ramsey اعتبر أن للأخطاء موصفات مختلفة كالمتغيرات صحة المعادلة ، (العلاقة بين X و u) ، ويتم التأكد من ملائمة تحديد النموذج من خلال حساب إحصائية F حيث يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على أن "الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد" في حالة ما إذا كانت إحصائية F المحسوبة أقل من المجدولة وإذا كان العكس فرفض ونقبل بفرض البديل أي " الدالة تعاني من مشكلة عدم التحديد " [1].

3-2 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM: ويعتبر هذا الاختبار من الاختبارات البعدية كذلك، أي التي يتم تطبيقها بعد تقدير صيغة تصيح الخطأ لنموذج ARDL ويهدف هذا الاختبار إلى اختبار الاستقرار الهيكلي المعاملات الأجلين القصير والطويل، ويطبق هذا الاختبار على بواقي النموذج وذلك بالاستعانة باختبارين هما[2].

-اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة **Cumlative Sun of Remainsive Residual (CUSUM)**

-اختبار المجموع التراكمي المربعات البواقي المعاودة **Cumalative Sam of Squires of Recursive Residuals (CUSLIMSQ)**

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من CUSUM و CUSUMQS داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، أما إذا وقع الكل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% فتكون هذه المعاملات غير مستقرة[3].

---

[1] عماد الدين أحمد المصبح، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2]Brown, RL, Durbin, & JM. Evans **Techniques for Testing the constancy of Regression Relationship over time** Journal of the Royal Statistical Society, Series R, 37, (1975), P 149-192.

[3]Hansen, B, E.«**Econometrics**: University of Wisconsin. P 688 doi:10.1016/01618938(92)90019-9(2018).

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها التي تم التوصل اليها

سيتم في هذا الجزء القيام بالدراسة القياسية باستعمال الطرق والأدوات القياسية المذكورة سابقا للإجابة على إشكالية الدراسة والتوصل للهدف المنشود.

المطلب الأول: تقدير النموذج ARDL

أولا: درجة استقرارية السلاسل

دراسة استقرارية السلاسل خطوة مهمة وأولية لابد من تطبيقها كخطوة أولى قبل تطبيق منهجية ARDL ولقد تمت دراسة استقرارية السلاسل بالاستعانة باختبار ديكي فلور الموسع « augmented» dickey–fuller(ADF) وذلك من اجل التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء ،بالإضافة إلى الاستعانة باختبار فيلبس بيرون phillip – parron وذلك من اجل التأكد من درجة استقرارية السلاسل الزمنية.

الجدول رقم(4): نتائج اختبار الاستقرارية

الفروقات	المتغيرات	اختبار ADF		اختبار PP		النتيجة
		قاطع	قاطع واتجاه عام	قاطع	قاطع واتجاه عام	
عند المستوى	LHHI	−1.6700 (0.4384)	−1.7342 (0.7172)	−1.6026 (0.4720)	−1.6959 (0.7563)	غير مستقرة
	LGG	−1.6515 (0.4476)	−1.0567 (0.9233)	−1.5640 (0.4913)	−1.6307 (0.7627)	غير مستقرة
	LGE	−2.0615 (0.2607)	−0.3612 (0.9858)	−1.9342 (0.3138)	−0.5631 (0.9759)	غير مستقرة
	LIRG	−1.0659 (0.7198)	−2.5987 (0.2830)	−1.0045 (0.7426)	−2.4226 (0.3630)	غير مستقرة
عند الفرق الأول	LHHI	−5.7802 (0.000)	−5.8470 (0.0001)	−8.2729 (0.000)	−10.2599 (0.000)	مستقرة
	LGG	−4.8787 (0.003)	−5.0151 (0.0012)	−4.9176 (0.0003)	−5.0610 (0.0010)	مستقرة
	LGE	−4.5783 (0.0007)	−4.7522 (0.0025)	−4.6217 (0.0006)	−4.8831 (0.0017)	مستقرة

الشكل رقم(12): قيم معايير المعلومات عند مختلف النماذج

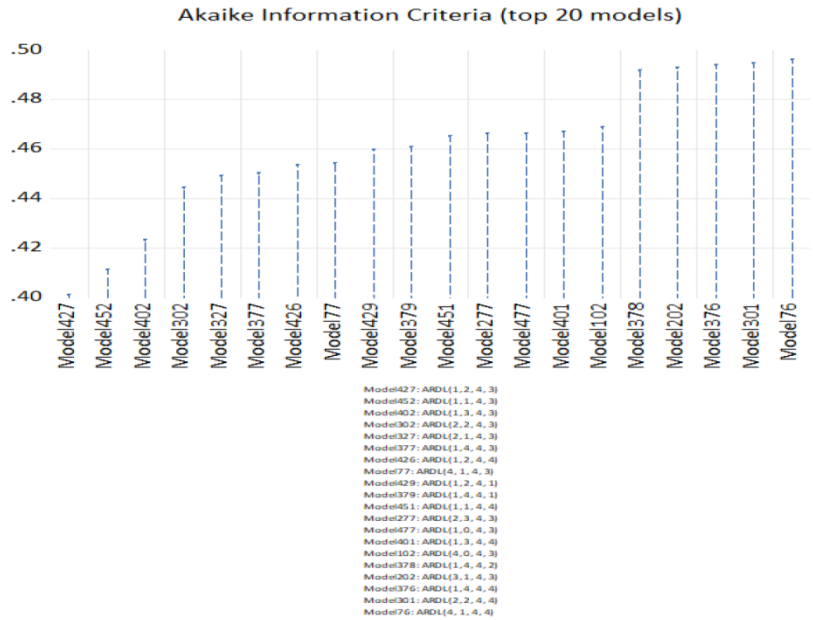

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامجEVIEWS12

ثالثا: نتائج اختبار الحدود:

يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (5): نتائج اختبار الحدود Bounds test

احصائية الاختبار	القيمة الاحصائية	عدد المتغيرات
احصائية فيشر	4,775	4
القيم الحرجة للاختبار		
مستوى المعنوية	الحد 0	الحد 1
%10	2,37	3,2
% 5	2,79	3,67
%2,5	3,15	4,08
%1	3,65	4,66

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامجEVIEWS12

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية لفيشر المحسوبة تفوق قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية الإحصائية، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

رابعا: نتائج تقدير نموذجARDL في الأجل الطويل Long run

من خلال تطبيق منهجيةARDL باستعمال برنامج EVIEWS10 ، كانت نتائج التقدير المتحصل عليها في الآجل الطويل موضحة كما في الجدول (6)

جدول رقم (6): معاملات تقدير ARDL في الآجل الطويل Long run

العلاقة في المدى الطويل				
المتغيرات	المعلمات	الانحراف المعياري	إحصائية ستيودنت	الاحتمال
LGG	1,106	0,467	2,366	0,0268
LGE	3,726	0,884	4,212	0,0003
LIRG	−5,573	1,310	−4,252	0,0003
C	5,898	2,198	2,682	0,0133

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامجEVIEWS12

معادلة الاجل الطويل :

LHHI = 1,6063*LGG + 3,7262*LGE − 5,5735*LIRG + 5,8985

** معنوية عند **5%**، *** معنوية عند **10%**(كما موضح في الملحق رقم 8).

من خلال الجدول أعلاه تشير النتائج إلى ما يلي:

– **المتغيرة LGG:** يشير الاحتمال إلى قيمة 2,68% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار (5%) وبالتالي فان قيمة معلمة LGG تعتبر ذات معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة ارتباط طردي بين نفقات التسيير والتنويع الاقتصادي في المدى الطويل وبفرض ثبات المتغيرات الأخرى فان الزيادة بوحدة واحدة في نفقات التسيير تؤدي إلى زيادة تقدر 1,106 وحدة في التنويع الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهذا نتيجة اهتمام الكبير من طرف الدولة لهذا الجانب.

– **المتغير LGE :** تشير قيمة الاحتمال إلى 0,03% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار (5%) ومنه فان قيمة المعلمة تعتبر ذات معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة ارتباط طردي بين نفقات التجهيز والتنويع الاقتصادي وبالتالي هناك اثر ايجابي في المدى الطويل وبفرض ثبات المتغيرات الأخرى فان الزيادة بوحدة واحدة في نفقات التجهيز في القطاعات الإنتاجية تؤدي إلى زيادة تقدر بـ3,726 في التنويع الاقتصادي ،وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية لأنه كلما كانت نفقات التجهيز كبيرة كلما أعطت دفع للتنويع الاقتصادي.

–**المتغير LIRG:** يشير الاحتمال إلى قيمة 0,03% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار (5%) وبالتالي فان قيمة LIRG تعتبر ذات معنوية إحصائيا, وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة ارتباط عكسي بين الضريبة والتنويع الاقتصادي أي هناك تأثير سلبي في المدى الطويل, وعليه فانه في المدى الطويل تؤدي الزيادة في الضريبة بوحدة واحدة إلى انخفاض بقدر 5.573 وحدة في التنويع الاقتصادي , وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية, لان هذا يؤدي إلى التراجع في الاستثمار وبالتالي ضعف في القاعدة الإنتاجية.

– كما نلاحظ العلاقة الطردية والتأثير الايجابي للثابت C مع العلم انه معنوي إحصائيا، وبذلك فعند زيادة C بوحدة واحدة يؤدي هذا إلى زيادة في قيمة التنويع الاقتصادي بقيمة 5.898 وحدة في الأجل الطويل وهذا مما يدل على أن هناك متغيرات أخرى تتحكم في التنويع الاقتصادي.

خامسا: نتائج تقدير نموذج ARDL في الآجل القصير Short run

جدول رقم(7): نتائج معاملات تقدير في الآجل القصير Short run

علاقة الآجل القصير				
المتغيرات المفسرة	المعلمات	الانحراف المعياري	إحصائيات ستيودنت	الاحتمال
D(LGG)	−0.208	0.216	−0.962	0.3458
D(LGG(−1))	−0.439	0.266	−1.647	0.1130
D(LGE)	0.810	0.369	2.194	0.0386
D(LGE(−1))	−1.429	0.443	−3.220	0.0038
D(LGE(−2))	−1.264	0.407	−3.101	0.0050
D(LGE(−3))	−1.202	0.400	−3.003	0.0063

0.1027	−1.699	0.476	−0. 809	D(LIRG)
0.7428	0.332	0.570	0.189	D(LIRG(−1))
0.0167	2.580	0.509	1.313	D(LIRG(−2))
0.000	−5.294	0.096	−0.512	cointEq (−1)
Prob−F(0.000)F= 7.975317			R^2 = 60%	

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامج EVIEWS12

من خلال الجدول أعلاه رقم (7) والملحق رقم (9) ، تظهر لنا قوة ارتفاع قيمة معامل التحديد مما تدل على قوة القدرة التفسيرية للنموذج ، حيث نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 60% من التغيرات في مؤشر التنويع الاقتصادي وهو ما يدل على قوة ارتباط المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع. كما بلغت قيمة اختبار F لمعنوية معامل التحديد إلى 7.975317 ، وهي معنوية عند مستوى الدلالة وهو ما تؤكده القيمة الاحتمالية لاختبار F حيث وصلت إلى (0.001) .

أما فيما يخص تأثير المتغيرات على مؤشر التنويع يمكن توضحها فيما يلي:

-**المتغيرة (D(LGE**: تشير قيمة الاحتمال إلى 3.86% وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار (5%)، وبالتالي فان المعلمة تعتبر معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والتنويع الاقتصادي حيث كلما زادت قيمة نفقات التجهيز بوحدة واحدة يزيد التنويع الاقتصادي بـ 0.81 وحدة في الآجل القصير.

-**المتغيرة (D(LGE(−1))**: يشير الاحتمال إلى قيمة 0.38% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار (5%)، وبالتالي فان المعلمة تعتبر معنوية إحصائيا، و الإشارة السالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين متغيرة نفقات التجهيز المبطئة بفترة واحدة و التنويع الاقتصادي حيث كلما تزيد قيمة نفقات التجهيز بوحدة واحدة تنقص قيمة التنويع الاقتصادي ب 1.42954 في الآجل القصير.

-**المتغيرة (D(LGE(−2))**: يشير الاحتمال إلى قيمة 0.5% وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار (5%)، وبالتالي فان معلمة معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين نفقات التجهيز المبطئة بفترتين والتنويع الاقتصادي، حيث كلما تزيد قيمة نفقات التجهيز بوحدة واحدة تنقص قيمة التنويع الاقتصادي ب1.264595 في الآجل القصير.

-**المتغيرة (D(LGE(−3))**: يشير الاحتمال إلى قيمة 0.63% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار (5%) ومنه فان المعلمة تعتبر معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين

متغير نفقات التجهيز المبطئة بثلاث فترات والتنويع الاقتصادي حيث كلما تزيد قيمة نفقات تجهيز بوحدة واحدة تنقص قيمة التنويع الاقتصادي ب1.202169 في الآجل القصير.

-**المتغيرة (D(LIRG(-2)**: يشير الاحتمال إلى قيمة 1.67% وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار (5%) ومنه فان المعلمة تعتبر معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة طردية بين متغير الضريبة على الدخل المبطئة بفترتين والتنويع الاقتصادي حيث كلما تزيد قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي بوحدة واحدة يزيد التنويع الاقتصادي بـ1.313669 في الآجل القصير.

-**المتغيرات D(LGG) و(D(LGG(-1)وD(LIRG) و(D(LIRG (-1)** : تظهر نتائج التقدير بان قيم الاحتمال لهاته المتغيرات تفوق القيم الحرجة للاختبار(5%)، وبالتالي فهي غير معنوية إحصائيا، ومهما كانت العلاقة عكسية أم طردية فإن زيادة بوحدة واحدة في أي من المتغيرات غير مهم ولا يؤثر في التنويع الاقتصادي عند (5%) .

-**معامل الإرجاع CointEq(-1)**:يشير الاحتمال إلى قيمة 0.000 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار وبالتالي فان قيمة معلمة CointEq (-1) تعتبر ذات معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة السالبة للمعلمة إلى توافقها مع النظرية القياسية، فهي تمثل سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، كما تبين النتائج أن مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، وتشير قيمة المعامل إلى أن تصحيح الانحراف يكون بنسبة 51.26% سنويا، أي أن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بصفة جيدة.

المطلب الثاني: تشخيص النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة

بعد تقدير علاقة الآجل القصير والطويل بين متغيرات الدراسة يتم هنا تشخيص النموذج المقدر وتفسير نتائجه.

حيث يوضح الجدول التالي: نتائج الاختبارات

الجدول (8): نتائج اختبارات فحص النموذج:

Ramsey's reset test	Heteroscedasticity Test: breusch-Pagan-Godfrey	Breusch-godfrey Serial Correlation LM test
F = 0.914569 (0.3493)	Prop, chi-square(13)= 0.2632	F= 0.407455 (0.6705)

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامجEVIEWS12

تشير النتائج الاختبارات الإحصائية المتحصل عليها في الجدول رقم (8) أعلاه والملحق رقم (11), (12)و(13)، أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل، وما يؤكد صحة ذلك اختبار فرضية عدم ارتباط البواقي بواسطة اختبار(Breach-Godfrey) ، وتشير قيمة احتمال إحصائية F

المحسوبة (F= 0.6705) وهي اكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط خطي بين الأخطاء، كذلك فقد تم اختبار فرضية تجانس عدم تباين الأخطاء (Heteroscedasticity) بالاستعانة باختبار (Breusch–Pagan–Godfrey) والذي أظهرت نتائجه فرضية تجانس تباين الأخطاء، حيث تبين قيمة احتمال (Chi-square 13)إلى 0.2632 وهي اكبر من 5% ، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس تباين الأخطاء، وفيما يخص ملائمة الشكل الدالي للنموذج وبالاستعانة باختبار (Ramsey 's reset test) ، فقد تبين صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر ،حيث ان قيمة F المحسوبة 0.914569 باحتمال 0.3493 وهي اكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تعزز صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج (جودة النموذج).

–اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (JB) Jarque–Bera: تشير قيمة هذه الإحصائية 0.646253 إلى قبول فرضية العدم H_0 حيث تكون الاخطاء موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر ، لان قيمة الاحتمال الخاص بهذا الاختبار 0.723882 وهي اكبر من 0.05 ، ومنه فان الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا وذلك وفقا لنتائج الملحق رقم **(10)**.

– اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج لمعاملاتARDL–ECM

يتضح من خلال الشكليين أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا خلال الفترة بين 1998–2020، حيث تواجد منحنى التباين لإحصائية الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%.

الشكل(13): نتائج اختبار CUSUM

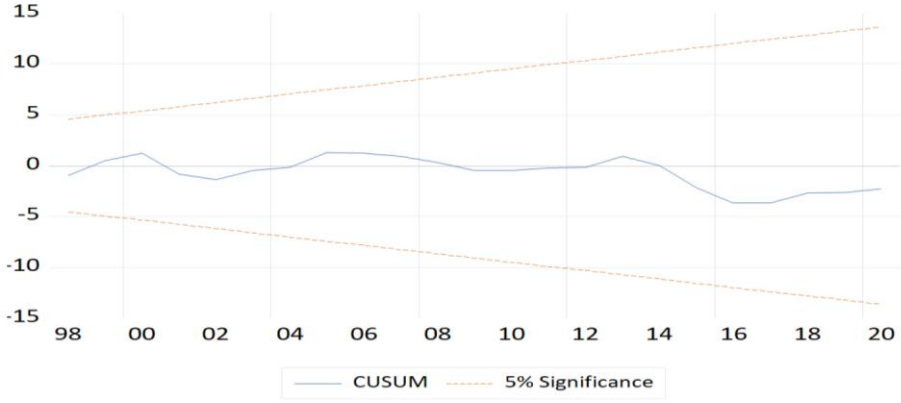

الشكل(14): نتائج اختبار CUSUMQS

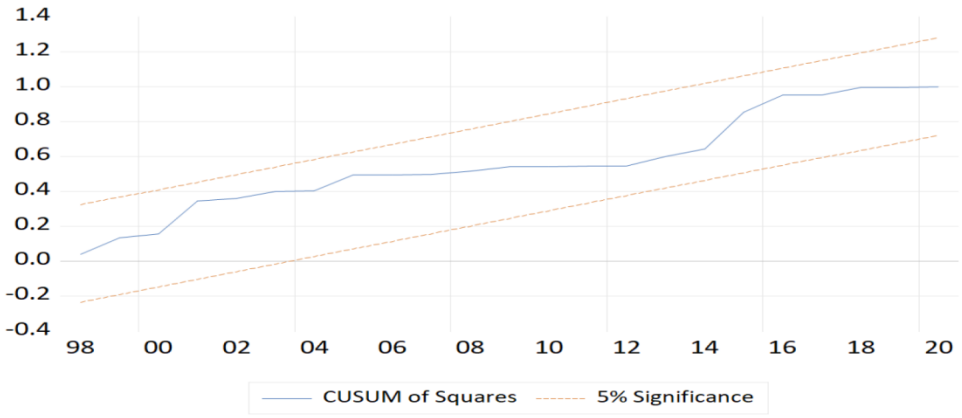

المصدر: من إعداد الطلبة باستعمال برنامجEVIEWS12

خلاصة الفصل

من خلال مما سبق نستنتج اهمية السياسة المالية في تحقيق اهداف الاقتصاد الوطني عبر دراسة تطور نفقاتها وايراداتها فقد تميزت السياسة الانفاقية خلال الفترة (1980–2020) بتطور الانفاق العام و المعبر عنه بنفقات التسيير ونفقات التجهيز كما عرفت الايرادات العامة زيادة مستمرة خلال فترات معينة واحيانا متذبذبة خلال فترة الدراسة.

وقمنا باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ذي الابطاء الموزع ARDL لدراسة اثر ادوات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات.

حيث اظهرت الدراسة ان ادوات السياسة المالية لها تأثير معنوي على التنويع الاقتصادي في الاجل الطويل , وفقا للعلاقة الطردية بالنسبة للإنفاق العام والعلاقة العكسية بالنسبة للضريبة .

الخاتمة

تعد السياسة المالية أدوات التحكم في النشاط الاقتصادي، إذ تساهم بشكل كبير في التأثير عى عمليه" التنويع الاقتصادي، ويختلف دورها في الحياة الاقتصادية باختلاف النظم والبنية الاقتصادية للدول، حيث تستهدف إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني لتنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، وهذا غير الاهتمام بتطوير كافة قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني، وتعتمد السياسة المالية في الدول النفطية على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة، ولهذا فإن تراجعها يمثل تحديا قويا يجبر الدولة على خفض مستويات الإنفاق وفي الوقت نفسه زيادة الإيرادات غير النفطية، وفي هذا السياق، سعت هذه الدراسة للبحث في إبراز طبيعة العلاقة بين أدوات السياسة المالية والتنويع الاقتصادي، وأيضا في العلاقة السببية بينهم في الأجلين القصير والطويل، وكذا قياس تأثير حجم انعكاسها عاى التنويع الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

وبغية تحقيق هدف الدراسة ومعالجة السؤال الرئيسي والوقوف على الدور الذي تلعبه السياسة المالية في دعم نشاط القطاعات الاقتصادية ودفع وتيرة النمو والتنويع الاقتصادي، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، عرض الفصل الأول علي أبرز التأصيلات والمفاهيم النظرية المتعلقة بالإطار النظري للتنويع الاقتصادي، وأهم النظرات المفسرة له، مع عرض أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي وكيفية الاستفادة منها، أما الفصل الثاني، فخصص لعرض الإطار النظري للسياسة المالية وأثرها على التنويع الاقتصادي، وواقع السياسة المالية في بعض الدول العربية النفطية، كما احتوى الفصل الثالث على دراسة نظرية تحليلية لواقع متغيرات السياسة المالية ومؤشرات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2021)،

بعد الإلمام بمختلف الجوانب الموضوع، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتحليلية والتي نعرضها كالائي:

1- **أولا: اختيار الفرضيات**

بناءا على ما سبق وما جاء في عرض دارستنا إلي ابرز اثر أدوات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات فإننا نستطيع اختبار صحة الفرضيات كما يلي :

- **الفرضية الأولى:**

يقاس التنويع الاقتصادي بعدة مؤشرا

إحصائية تتفاوت كفاءتها ومالئمتها إلغراض القياس ,ومعامل هرشمان-هرفندال احد أهم هذه المؤشرات الإحصائية وقد تم الاعتماد عليه في دارستنا , حيث أعطى نتائج مقبولة تعكس قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه وعليه فإن هذه النتائج تثبت صحة الفرضية.

- **الفرضية الثانية:**

هناك عالقة طردية واثر معنوية بين نفقات التسيير والتنويع الاقتصادي ,وهذا من خلال ما توصلت إليه النتائج انه هناك عالقة طردية في الآجل الطويل لان نفقات التسيير تلعب دور في استمرارية النشاطات الإنتاجية لما لها من دور في تغطية الأعباء العادية والضرورية لتسيير المصالح وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

- **الفرضية الثالثة:**

لنفقات التجهيز اثر ايجابي ومعنوي على التنويع الاقتصادي في الآجل الطويل لان تبني الدولة لسياسة توسعية في الإنفاق نتيجة لوفرة مالية سيرفع في قيمة مؤشر التنويع وبالتالي تكون أثار ايجابية على المدى الطويل وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الرابعة:

نصت على انه للضرائب في الجزائر اثر ايجابي على التنويع الاقتصادي , لكن النتائج أثبتت العكس , وجد أن لها اثر سلبي في الآجل الطويل مع التنويع الاقتصادي أما في الآجل القصير فأثرها غير مهم إن كان سلبا أو إيجابا وبالتالي رفض هذه الفرضية.

ا **ثانيا: نتائج الدراسة**

بعد دارسة هذا الموضوع والوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل أهم تفاصيله, توصلنا من خلال ذلك إلى النتائج التالية:

- نستنتج من تطورات متغيرات الدارسة للفترة (1980-2020), عدم قدرة أدوات السياسة المالية للتأثير بشكل كبير في عملية التنويع الاقتصادي الجزائري , ارجع إلى زيادة حصيلة نفقات التسيير على

- حساب نفقات التجهيز,وهي نفقات استهلاكية غير منتجة للقيمة المضافة .
- ارتفاع حصيلة الجباية البترولية مقارنة بالجباية العادية بصفة عامة , وهو ما جعل عملية تنويع الاقتصاد الجزائري رهينة لتقلبات عائدات الاقتصاد الوطني.
- كما أن هناك عالقة عكسية بين كل من(نفقات التجهيز المبطئة بفترة و بفترتين وثالث فترات)والتنويع الاقتصادي .
- وجود عالقة طردية بين الضريبة على الدخل الإجمالي المبطئة بفترتين والتنويع الاقتصادي .
- تعتبر المتغيرات) نفقات التسيير ونفقات التسيير المبطئة بفترة والضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة أيضا على الدخل الإجمالي مبطئة بفترة (غير معنوية إحصائيا , وبالتالي لا تأثر في التنويع الاقتصادي.

ا ثالثا: لاقترحات

- السعي نحو تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات والتخلص من التبعية له, والخروج من دوامة البقاء رهينة المفاجئة .
- الابتعاد عن حلول الظرفية دون تخطيط بل الاعتماد على إستراتجية اقتصادية أكثر دقة تكون لها نتائج جيدة على المدى البعيد.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنويع الاقتصادي خاصة الدول التي تتقارب خصوصياتها مع الجزائر.
- العمل على ترشيد النفقات العامة والعمل بمبدأ الحوكمة في تسير المال العام.
- ضرورة إنشاء منظومة متخصصة في دارسة وتحديد الأولويات ومتطلبات كل قطاع اقتصادي وبالتالي تكون قادرة على التكيف مع الصدمات.
- إعادة بناء نظام ضريبي في إطار إستراتجية شاملة تستهدف تنويع الاقتصاد الجزائري.

-

ا ربعا : آفاق الدراسة

يقترح هذا البحث آفاق واسعة لبحوث أخرى بإمكانها أن تساهم في حل إشكالية تحقيق التنويع وعلاقته بالسياسة المالية وأدواتها في الجزائر , ومن أهم العناوين التي يمكن أن تتناولها هذه البحوث نذكر منها:

- دور السياسة المالية في تحفيز الاستثمار في الجزائر.
- انعكاس ترشيد الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي مقارنة بين الدول.

إستراتجية السياسة الضريبية في تنويع الصادرات الجزائر

المراجع

قائمـــة المصـــادر والمراجـــع:

ا- الكتب:

0- أعاد حمود القيسي, **كتاب المالية العامة والتشريع الضريبي** ,دار الثقافة للنشر والتوزيع ,عمان ,0104.

0- جاب هللا مصطفى, **السياسة الاقتصادية الكلية**, الطبعة الأولى, دار الابتكار العلمية للنشر والتوزيع عمان – الأردن.

1- خبابة عبد الله , **أساسيات في اقتصاد المالية العامة** , مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ,0118.

5- د أرز حامد عبد المجيد, **السياسات المالية**, الدار الجامعية طبع نشر توزيع ,جامعة الإسكندرية وبيروت العربية.

4- طاهر الجنابي ,**علم المالية العامة والتشريع المالي** , الطبعة الأولى ,دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل- بغداد -.

2- نازر كاظم الخيكاني , د. حيدر يونس الموسوي , **السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي** , الطبعة الثانية , دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان – الأردن.

5- مجدوب خيرة ,الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته**, الطبعة االولى , المركز الديمقراطي العربي برلين- ألمانيا.**

9- دمحمد يسرى حسن عثمان , **اقتصاديات المالية العامة** ,الطبعة الأولى , شركة مطابع الطويجي التجارية ,مصر 0882.

8- دمحمد شيخي , **طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات- ,** الطبعة الأولى , دار الحامد ,الجزائر,(2011).

01- محمود حسين الوادي , **مبادئ المالية العامة** ,الطبعة الثالثة , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ,عمان الأردن 2015

11- المذكرت:

0-أميرة بحدي، **"الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودور في النمو الاقتصادي -درسة قياسية لحالة الجزئر ٨ل الفترة 2003/2000",** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره ل.م.د في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر ـــ باتنة، الجزائر (2017)٠

2- **العمراروي سليم** , مساهمة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1980-2015 **, أطروحة لنيل شهادة دكتو اره في العلوم التجارية , جامعة دمحم بوضياف بالمسيلة2018-2019.**

3- بدروني عبد الحق, **قياس مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات-درسة حالة الجزائر-**, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد كمي , جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف , السنة **2021 - 2022** .

3- د اروسي مسعود , **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**،أطروحة لنيل شهادة دكتواره في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2005-.2011

5- سالكي سعاد , **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي -**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، في شعبة علوم اقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2010-2011.

6- صادق هادي , **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية –دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج-خلال الفترة 2000-2012** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الشعبة علوم التسيير ، تخصص إدارة ألعمال والتنمية المستدامة ،جامعة فرحات عباس – سطيف 1- ،السنة الجامعية 2013-2014

3- عبد الجليل شليق ، **استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2009)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة المسيلة ، دفعة 2011-2012.

9- عبد القادر دمحم عبد القادر عطية ، **االقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** ، مكة المكرمة ،(2004).

8- عماري فاطمة الزهرة، **اثر السياسة المالية على التنويع خارج قطاع المحروقات -درسة مقارنة بين الجازئر وإالمارت العربية 2000-2009** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتواره في العلوم االقتصادية ،جامعة دمحم بوضياف بالمسيلة ،دفعة 2019-2020

III-التقارير:

I-حسب ما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر 2020.

^I- المجلات:

0-خالد هاشم عبد الحميد , **التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات** , مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،المجلد 19، العدد 1، 2018.

2- صباغ رفيقة، **التنويع الاقتصادي: إستراتيجيات لما بعد البترول، مجلة أورق إقتصادية**، المجلد15العدد: 10 جامعة الجياللي ليابس سيدي بلعباس الجزائر، **(2020).**

3- مجدي الشوربجي، **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصدي"**، مجلة شمالإفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد6، (2007)

4- **دمحمد كريم قروف** ،قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دارسة تحليلية للفترة1980-2014،**مجلة الواحات للبحوث والدارسات ،المجلد 9 ،العدد 2، (2016) .**

5- مريم زغاشو ، د محمد هان ، **دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي** ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد ا ، العدد 48 ،2017.

9- مسعي أسماء،د. اريس فضيل، **مساهمة السياسة المالية في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (-2019)** ،مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة ، المجلد 12 **2022** ،العدد10

10-نجاة كورتل ، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هرفندال هيرشمان للفترة 2000-2003، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 40 ،0108.**

V- المداخلات:

0- عبد الرازق بن علي ونجوى ارشدي،**التنويع الاقتصادي :المفهوم، الأهمية والمحددات**،مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول : بدائل النمو والتنويع االقتصادي في الدول المغربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي، نوفمبر 2016.

VI-المواقع الرسمية:

0- الديوان الوطني للإحصائيات https://www.0ns.dz/

2- الموقع الرسمي للإحصاء **https://undancdrg/EN/**

VII- المراجع ألأجنبية:

-1

Breusch 1 - Testing for autocorrélation in Australian **(1978).**dynamic linear models, Economie Papers**, Vol**

2-Brown, RL, Durbin, & JM. Evans, Techniques **for Testing the constancy of Regrission Relationship over time** Journal of the Royal Statistical Society, Series R, 37,(1975).

3 - Emmauel disle , jacques saraf, **gestion fiscale** ,13 eedition dunod ,paris 2013,p02.

4- Godfrey; 1.C. **Testing for higher order serial correlation in regression equation when the regression equation when the regressors contain lagged dependant variables,** econometrica, Vol 46. (1978),

5- Gujarity , D.**«ECONOMETRICS BY EXAMPLE».** Mcdraw-hill, USA**.** (2012)

6- Hansen, B, E.**«Econometrics**: University of Wisconsin. P 688 doi:10.1016/01618938(92)90019-9(2018).

7- Pesaran, M, Shin, Y. «**An autoregressive distributed lag modelling approach to cointegration analysis»**, econometrics and economic Theory in the 20th Century: the ragnarfrisch Centennial Symposium, (March 3-5, 1995), doi: 10.1017/CCOL52163323,(1999).

8- Pesran, M. Shin, Y& Smith R., **«bounds testing Approaches to the Analysis of Level Relationships»,** Journal of Applied Economic, 16, (2001).

Regis Bourboynais,**«Manual Et exercices Corrigés En econométrie »,** **3**eme Edition, DUNOD,paris,(2000),

الملاحق

الملحق رقم (1) : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة ('1980- 2020) الوحدة: مليار دينار جزائري

الستوات	التسيير	التجهيز	إجمالي النفقات العامة
hg1980	26789	17227	44016
1981	34205	23450	57655
1982	37996	34449	72445
1983	44391	40434	84825
1984	50272	41326	91598
1985	54660	45181	99841
1986	61154	40663	101817
1987	63761	40216	103977
1988	76200	43500	119700
1989	80200	44300	124500
1990	88800	47700	136500
1991	153800	58300	212100
1992	276131	144000	420131
1993	291417	185210	476627
1994	330403	235926	566329
1995	473694	285923	759617
1996	550596	174013	724609
1997	643555	201641	845196
1998	663855	211884	875739

1999	774695	186987	961682
2000	856193	321929	1178122
2001	963633	357395	1321028
2002	1097716	452930	1550646
2003	1122761	516504	1639265
2004	1250894	638036	1888930
2005	1245132	806905	2052037
2006	1437870	1015144	2453014
2007	1674031	1434638	3108669
2008	2217775	1973278	4191053
2009	2300023	1946311	4246334
2010	2659078	1807862	4466940
2011	3879206	1974363	5853569
2012	4782634	2275539	7058173
2013	4131536	1892595	6024131
2014	4494327	2501442	6995769
2015	4617009	3039322	7656331
2016	4585564	2711930	7297494
2017	4677182	2605448	7282630
2018	4813683	2918387	7732070
2019	4895236	2846109	7741345
2020	5009346	1893541	6902887

المصدر: الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء ON

الملحق رقم (2) تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2000)

الوحدة مليار دينار الجزائري

	الجباية البترولية	الجباية العادية	إجمالي الإيرادات العامة
1980	37658	20362	58020
1981	50954	25760	76714
1982	41458	27990	69448
1983	37711	37454	75165
1984	43841	46968	90809
1985	46786	46991	*93777*
1986	21439	52656	74095
1987	20479	58215	78694
1988	24100	58100	82200
1989	45500	64500	110000
1990	76200	71100	147300
1991	161500	82700	244200
1992	193800	108864	302664
1993	179218	121469	300687
1994	222176	176174	398350
1995	336148	241992	578140
1996	495997	290603	786600
1997	564765	314013	878778
1998	378556	329828	708384
1999	560121	314767	874888

1522739	349502	1173237	**2000**
1354627	398238	956389	**2001**
1425800	482896	942904	**2002**
1809900	524925	1284975	**2003**
2066110	580411	1485699	**2004**
2908308	640472	2267836	**2005**
3434884	720884	2714000	**2006**
3478600	766750	2711850	**2007**
2680689	965289	1715400	**2008**
3073612	1146612	1927000	**2009**
2799644	1297944	1501700	**2010**
2978298	1448898	1529400	**2011**
3427616	1908576	1519040	**2012**
3646919	2031019	1615900	**2013**
3669186	2091456	1577730	**2014**
4077588	2354648	1722940	**2015**
4154758	2472208	1682550	**2016**
4756990	2630003	2126987	**2017**
5061456	2711762	2349694	**2018**
5361953	2843465	2518488	**2019**
5414588	4019878	1394710	**2020**

المصدر: الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء **ONS**

السنوات	الخدمات	الفلاحة	الصناعة	PIB
1980	16120	3402	22730	42252
1981	17161	3805	23299	44265
1982	18130	3544	23421	45095
1983	20251	3504	24947	48702
1984	21854	3707	27266	52828
1985	24230	4839	28797	57866
1986	22500	5646	28372	62923
1987	28078	6622	28183	64334
1988	25825	6625	24768	58655
1989	22693	6853	23508	55344
1990	23527	7075	28545	61751
1991	16012	4775	22912	46565
1992	19257	5941	*22577*	49106
1993	21536	5674	22120	50847
1994	17623	4196	18898	42331
1995	16737	4166	19242	41971
1996	17898	5127	22172	46836
1997	18072	4249	23272	48068
1998	19626	5587	20457	48079
1999	18911	5458	22147	48531
2000	18095	4647	29844	54667
2001	19985	5392	27463	55057
2002	20686	5290	27839	56819

2003	23375	6658	34492	67864
2004	28658	8056	44629	85333
2005	31950	7937	59168	103198
2006	36231	8827	68911	117027
2007	44843	10219	*77847*	134977
2008	57089	11263	100242	171001
2009	55925	12820	65723	137211
2010	63267	13649	81402	161207
2011	80939	16222	99262	200019
2012	84678	18336	100045	209059
2013	88526	20663	92824	209755
2014	93840	21993	90464	213810
2015	80532	19218	59298	165979
2016	78886	19556	55534	160034
2017	81026	19996	62575	170097
2018	79730	20769	68655	175415
2019	79133	21190	64079	171158
2020	73521	20756	47465	147689

المصدر: الموقع الرسمي للإحصاء UNCTA

الملحق(4) رقم قياس التنويع في النشاطات الإنتاجية

السنوات	الفلاحة والصيد البحري	الكهرباء والغاز	أنشطة التصنيع	البناء	خدمات اخرى	التجارة	النقل والاتصالات	HH1
1980	3402	18424	3865	4307	9284	4938	1898	0.17081881
1981	3805	18644	4040	4655	10097	5247	1818	0.16059796
1982	3544	18113	4320	5308	10652	5647	1831	0.14570091
1983	3504	18990	4908	5957	12024	6021	2207	0.13794005
1984	3707	20506	6230	6760	12313	6997	2544	0.12573679
1985	4839	21433	6739	7364	13506	*7977*	*2747*	0.11186962
1986	5646	18948	8697	9434	9892	9337	3271	0.17659139
1987	6622	19399	8194	8784	16028	8834	3215	0.07459039
1988	6625	17716	7483	7052	14494	8392	2939	0.07402187
1989	6856	16916	5908	6592	11979	8063	2651	0.07509366
1990	7075	22161	7066	6384	12678	7971	2878	0.10621188
1991	4775	18661	5095	4251	*7753*	6119	2140	0.14165673
1992	5941	17899	5388	4678	10301	6487	2469	0.10852985
1993	5674	16916	5188	5204	11053	7846	2636	0.09207902
1994	4196	14569	4271	4329	8688	6914	2020	0.1018889
1995	4166	15231	3697	4011	8253	6502	1983	0.11966891
1996	5127	18196	3460	3976	8894	6429	2575	0.23542604
1997	4249	19050	3369	4222	8430	6655	2988	0.15139913
1998	5587	15939	3798	4519	9172	7126	3329	0.09396338
1999	5458	18073	3506	4075	8694	6820	3397	0.12449322
2000	4647	25963	3277	3881	8233	6390	3472	0.22750313
2000	4647	25963	3277	3881	8233	6390	3472	0.22750313

1002	5392	23312	3432	4151	9044	6806	4136	0.17305588
1001	5260	23196	3453	4643	9280	*7077*	4330	0.16367377
1002	6658	29310	3721	5181	10438	7891	5046	0.18801012
1002	8056	38264	4368	6365	12251	9294	7113	0.2046969
1002	7937	52270	4601	6898	13079	10068	8803	0.27160177
1002	8827	60513	4933	8398	15117	11061	10052	0.27759501
1002	10219	67272	5505	10574	19549	13628	11666	0.25186603
1002	11263	86771	6331	13471	27289	16943	12857	0.26785896
1002	12820	51957	6420	13766	26524	17492	11910	0.13589838
1020	13649	65349	6729	16053	31840	18875	12552	0.16472034
1022	16222	81952	7322	17310	44546	21667	14727	0.18153584
1021	18336	81845	7535	18200	46038	23231	15410	0.16784573
1022	20663	73051	*7776*	19773	44373	25719	18434	0.12679354
1022	21993	68992	8340	21472	46594	28004	19242	0.10685965
1022	19218	40828	7335	18470	39441	24552	16539	0.06617924
1022	19556	37318	*7057*	18216	38846	23589	16450	0.06153284
1022	19996	43495	7347	19080	39077	24169	17779	0.06641391
1022	20769	49322	7436	19333	37450	23778	18501	0.07383619
1022	21190	43967	*7575*	20112	37284	23041	18809	0.06117105
1010	20756	28458	**7131**	19007	35914	20696	16910	0.04539527

المصدر: الموقع الرسمي للإحصاء

.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة انر أدوات السياسة المالية (نفقات التجهيز، نفقات التسيير، الضريبة على الدخلة الإجمالي) في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزئر خلال الفترة (1980-2020) ولتحقيق ذلك تم استعمال أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي وأساليب التحليل الاقتصادية لتقدير العلاقات التوازية القصير والطويلة الآجلة بين مختلف متغبرات الدرسة.

توصلنا من خلال هذا البحث إلى وجود اثر معنوي للنفقات العامة بشقيها التجهيز والشيير وأيضا الضريبة على الدخلة الإجمالي على التنويع الاقتصادي في الآجل الطويل. ما يعني أن التوسع في النفقات العامة ونطوير أداء الضريبة في صالح الاقتصاد الوطني يمكن من تحقيق القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الحقيقي بعيدا عن رع المحروقات.

الكلمات المفتاحية : نفقات التجهيز , نفقات التسيير , الضريبة على الدخل الإجمالي ,

Summary :

This study aims to know the impact of fiscal policy tools (equipment expenditures, operating expenses, tax on gross income) in achieving economic diversification in Algeria during the period (1980-2020). Distributed ARDL for estimating the short- and long-term equilibrium relationships between the various variables of the study.

Through this research, we concluded that there is a significant effect of public expenditures, in both parts of equipment and management, as well as the tax on gross income, on economic diversification in the long term. This means that the expansion of public expenditures and the development of tax performance in the interest of the national economy enables the achievement of added value in the sectors of the real economy away from fuel revenues.

Keywords: Equipment expenses, operating expenses, gross income tax,

تم بحمد الله